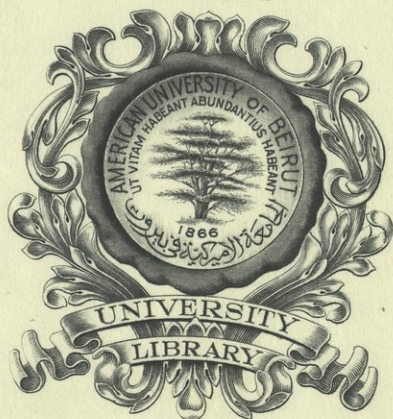
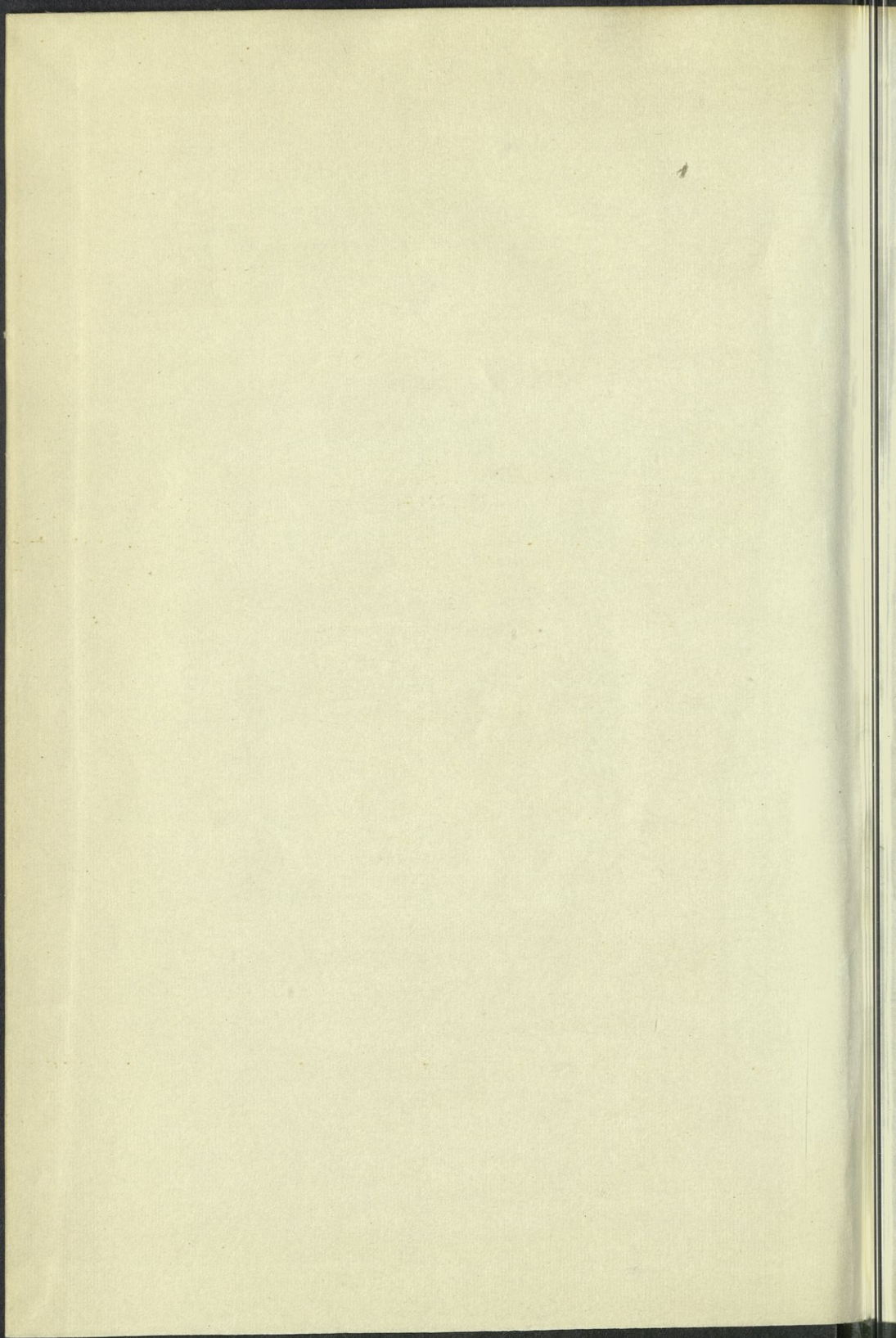
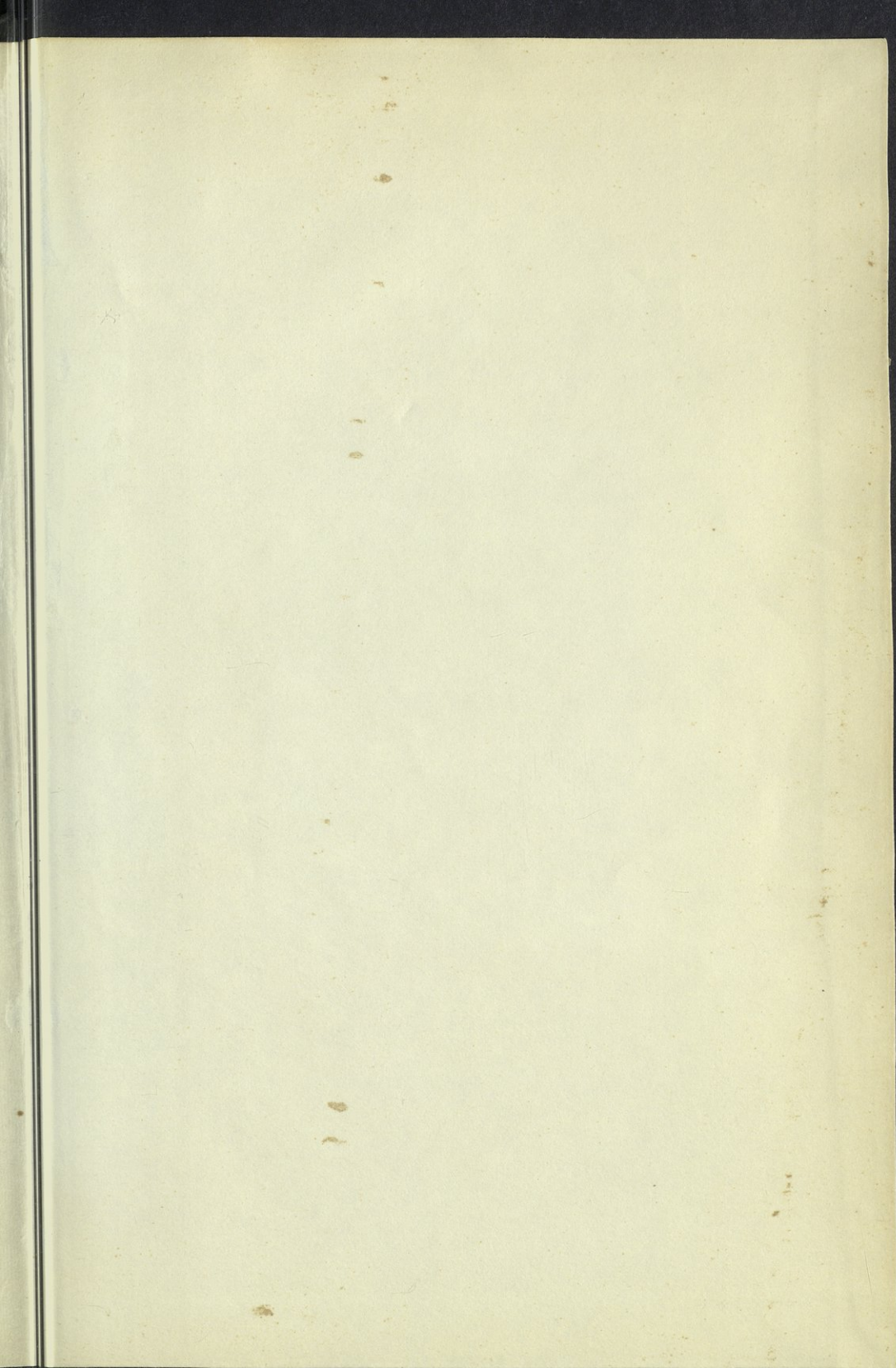
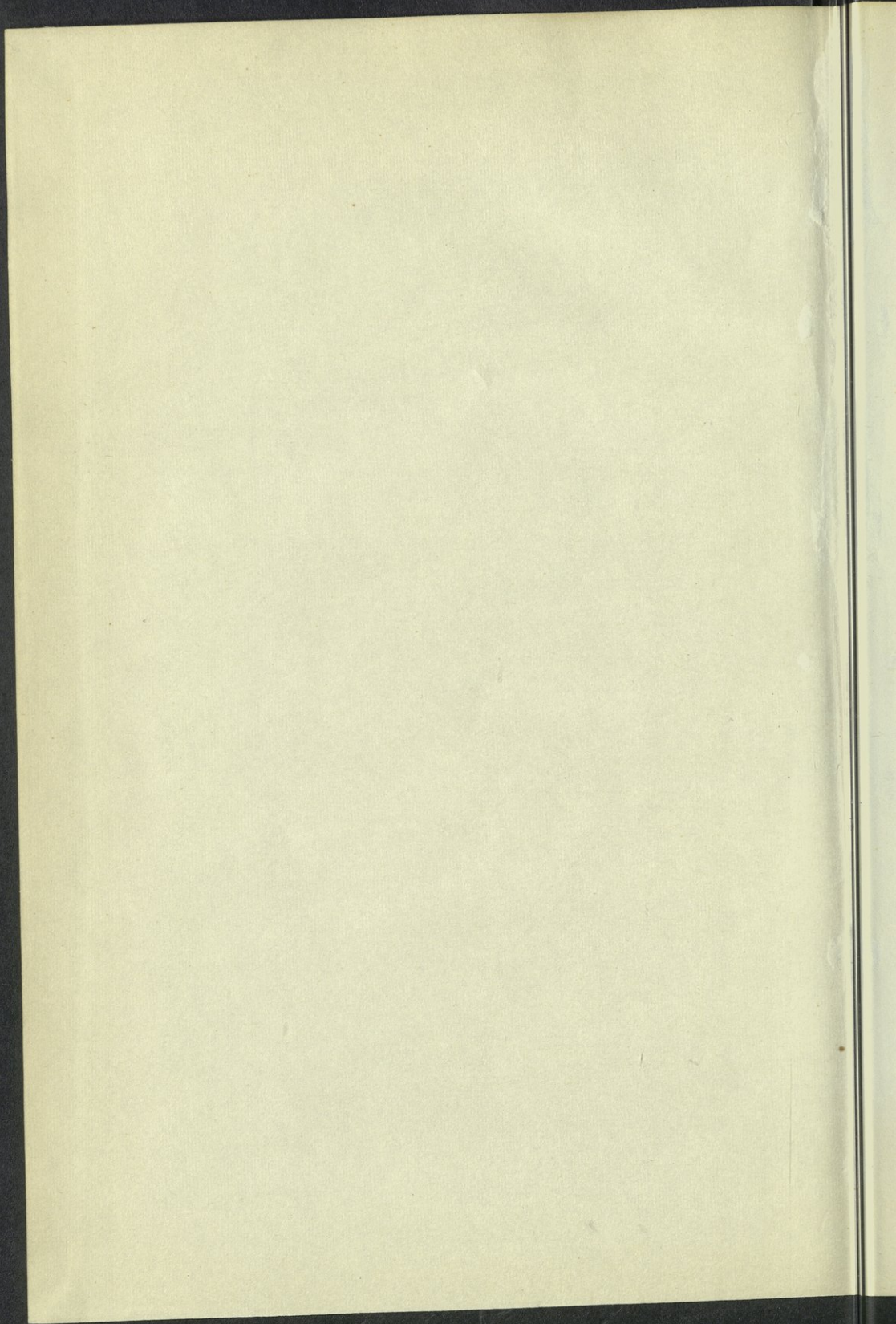


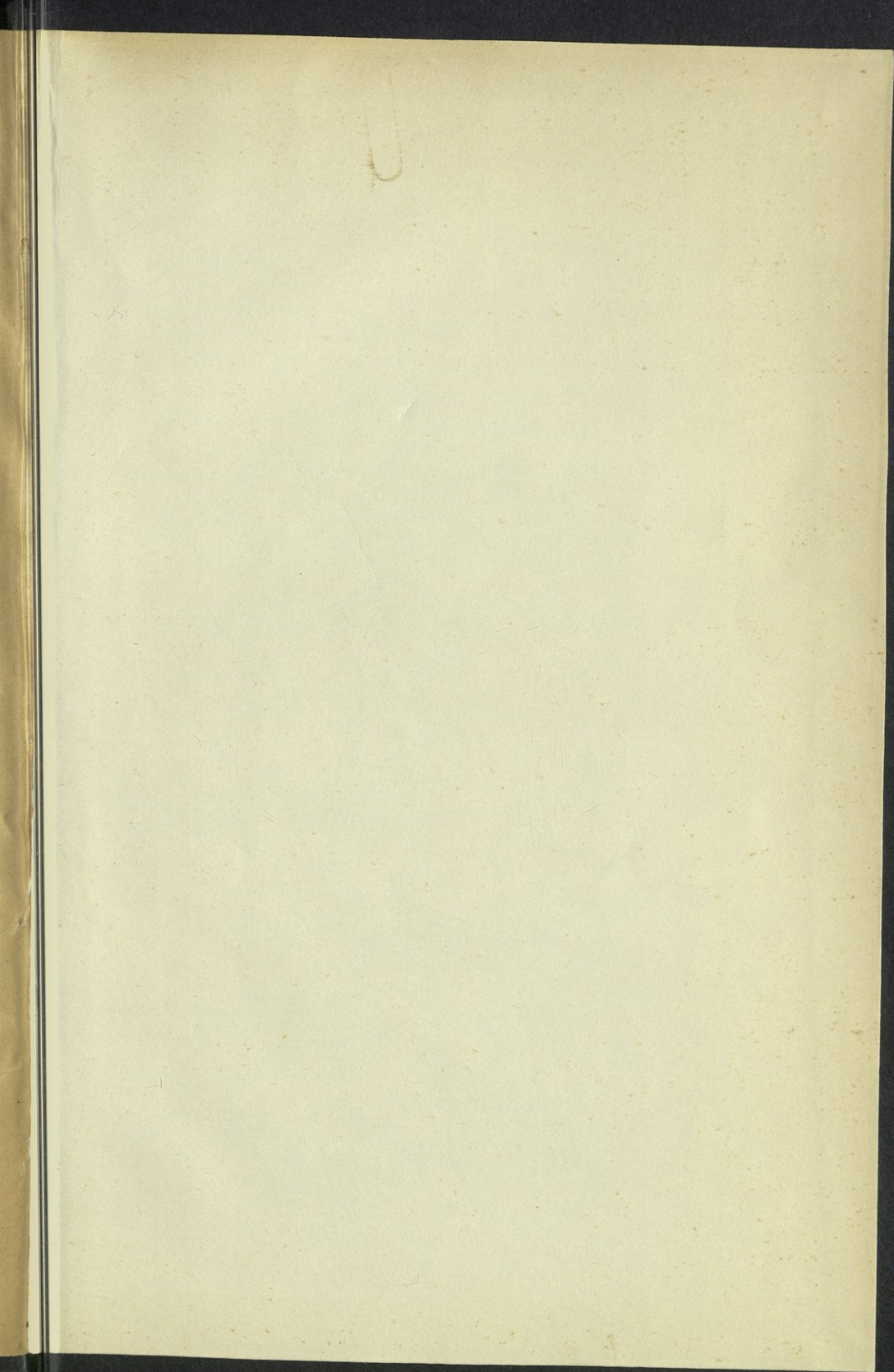
AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT











340.09

S94tA

C.1

تاريخ

المحاكم والنظم الادارية في الموصل

من

٩٤١ هـ - ١٣٣٧ هـ

١٥٣٤ م - ١٩١٨ م

تأليف

لعدة من المؤلف

أحمد الصوفي

المدرس في وزارة المعارف

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

طبع في مطبعة أم الربيعين - الموصل

١٣٦٨ - ١٩٤٩



تاريخ محاكم الموصل

تصنيف الى مكتبة الجامعة الأمريكية
الزخرفة في بيروت

من

المؤلف
~~أحمد الصوفي~~

١٩٦٥/٢/٢٥

٩٤١ - ١٣٣٧ هـ

١٥٣٤ - ١٩١٨ م

تأليف

أحمد الصوفي

حقوق الطبع محفوظة

طبع بمطبعة أم الريمين - الموصل

١٩٤٩

- مقدمات -

تمر على الشعوب أزمان شديدة قاسية تفقدها الصلة بين ماضيها وحاضرهما ونظمس معالم مدينتها وحضارتها ، فتصبح تلك الشعوب في عالم جديد غريب لا تدري شيئاً عن مستقبلها لأنها جهلت ماضيها ، ولا تثق بحاضرها لأنها خسرت تجارب الماضي . وهل الحياة إلا اختيارات وتجارب ؟ .

حتى إذا هدأت عاصفة الزمن الجائر فاستيقظت أبناء الشعوب ظهرت طبقة من الأبناء تدعو الى التمسك بكل جديد وإهمال كل قديم مندثر ؛ زاعمة أن القديم لا قيمة له ولا تمن ، ولا يمكن التعويل عليه لبناء كيان مستقبل زاهر ، وظهرت طبقة أخرى لا تميل الى هذا التطرف والغلو بل تعتقد أن معالم الماضي لها قيمتها ، ومن السهل على الباحث المحقق المنصف ان يفتش عن نواحي القوة والضعف في تلك المعالم ليستفيد من القوى فيبني عليه ، ويقوي الضعيف اذا كان في الضعف فائدة .

وخير مثل على ما ذكرت هو القضاء المدني والشرعي في بلدنا العراق ، هذا القضاء لا يزال مستمداً أصوله وجذوره من العهد العثماني البائد ، والتقسيمات الادارية والأنظمة المختلفة كانت قد ظهرت في ذلك العهد ولا تزال حية تعمل بها ونسير على هداها اليوم ، ولكننا لا ندري شيئاً عن أصلها وزمن ولادتها .

لذلك رأيت من الواجب — بعد أن نهيت لي الأسباب — أن أبحث في هذا الموضوع واقدمه للرجال المختصين بالقضاء ولمن يهمهم البحث العلمي والتحقيق عن مبتكرات العقل البشري وسير الأنظمة ، وحرص الرجال الطيبين على تحقيق العدل وإنصاف المظلوم .

والبحث العلمي في مثل هذا الموضوع الذي عاش في زمنين مختلفين كل الاختلاف يدعو الى إنصاف الرجال المخلصين الذين أجهدوا أنفسهم في نشر العدل

ووضع قوانينه ليعيش الضعيف آمناً على حقوقه من جور القوى الطاغية، لأن
 التعصب يعني البصيرة ويطمس الحق ويلبس الباطل ثوب الرياء الذي يشف عما
 تحته . وأنا است أدعي إتيان شيء جديد ولكنني خفت على هذه الحلقة المفقودة
 بين الأسس والتنظيمات في القضاء الحاضر والقضاء الماضي وبخاصة في بلدي الموصل،
 فأتيت بها ووضعتها في محلها منصفاً رجالها الذين عملوا على تأسيسها وتطبيقها
 وليس قصدي من عملي إلا العلم وخدمة هذا البلد العزيز ومن الله العون ومنه
 التوفيق ١ .

المؤلف



القضاء الشرعي في مدينة الموصل

على عهد الحكومة العثمانية

استولى العثمانيون على مدينة الموصل في عهد السلطان سليمان القانوني سنة ١٥٣٤ م الموافق ٩٤١ هـ . وقد انتزع هذا السلطان جميع البلاد العراقية من أيدي الفرس وطردهم من هذه الديار وعين (سليمان باشا) المجري والياً عاماً على العراق وجعل مقره مدينة بغداد وهو أول وال عثماني حكم العراق وقد ألحق ببغداد سائر البلاد العراقية التي ضبطها ومن ضمنها مدينة الموصل . وفي سنة ١٠٣٠ هـ عين لمدينة الموصل وملحقاتها وال هو أبو بكر باشا ابن اسماعيل بن يونس وهو من أهالي الموصل ومن أشرافها وكان ذا استقامة واصابة رأي وحسن تدبير ، فتمكن من تهدئة كثير من الاضطرابات واندفع الى إحياء العلم وشرع في تنظيم إدارة المدينة من الوجهة الادارية والقضائية .

ومن المعلوم أن سلطان العثمانيين هو خليفة المسلمين وأميرهم لذلك كان يعتمد على الشريعة الاسلامية الفراء ، وهي دستور لأعماله الدينية والشرعية والمدنية والسياسية فيحكم السلطان حكماً دينياً ، على أنه مع اعتبار الاسلام دين الدولة الرسمي ومعاقبة من يرتد عنه بالموت كان متساهلاً مع النصارى واليهود الساكنين في بلاده ، وحسبك من تساهله انه ارتضى ببقائهم في بلاده وتحت حكمه ، إلا انهم لم يكونوا يخولون من الحقوق المدنية ولا يحسبون إلا رعية السلطان ، يؤدون الجزية والخراج وسائر الأموال ، ولكنهم لا يغالون منصباً ولا يقومون بالخدمة العسكرية (١) .

وكان ينوب عن الخليفة بتنفيذ الأحكام الشرعية (شيخ الاسلام) ويرجع

تاريخ إحداث منصب شيخ الاسلام في الدولة العثمانية الى عهد السلطان (مراد الثاني) في سنة ٩٣٨ هـ الموافقة ١٤٠٩ م ، وأول من تقلد هذا المنصب الرفيع في الدولة العثمانية هو العالم الشهير (محمد شمس الدين الفناري (١) . وكان مقام شيخ الاسلام في الدولة العثمانية يضاهي مقام الصدارة العظمى فاليه يرجع كل ما يتعلق بتنفيذ الأحكام الشرعية وهو الذي يرشح القضاة وهو الذي يصادق على الأحكام الشرعية التي يصدرها القضاة بحكم واجباتهم ، فشيوخ الاسلام كان هو المرجع الأعلى في الشؤون القضائية والأمور الدينية وهو المسؤول مباشرة أمام صاحب الجلالة الخليفة عن تنفيذ الأحكام الشرعية الدينية والقضائية في الامبراطورية العثمانية أما القضاة فكانوا يرشحون من قبل شيخ الاسلام ويصدر بتعيينهم فرمان سلطاني ويأتون من حيث الدرجة والمقام بين موظفي الدولة في الولايات والألوية والاقضية بعد الوالي ، والمتصرف ، والقائم مقام وكان ينوب القاضي عن الوالي والمتصرف أو القائم مقام أثناء غيبيهم عن مراكزهم .

أما واجبات القضاة فهي حسم جميع الدعاوي الحقوقية والجزائية ودعاوي الأحوال الشخصية وفق الاحكام الشرعية الاسلامية بموجب الفقه الحنفي ، باعتباره المذهب الرسمي للدولة وكان القاضي يصدر أحكامه بعد حصوله على فتوى من دار الافتاء الشرعي التي كانت مؤلفة من مفتي المدينة رئيساً وعضوية كل من رئيس العلماء وامين الفتوى . وكان المفتون يعيّنون من قبل شيخ الاسلام وبراعة سلطانية ويتقاضون رواتب معينة من الدولة وينوب المفتي عن القاضي حين غيبيه عن وظيفته . وهذه الاحكام كانت تميز لدى مجلس التمييز الذي كان ينعقد في أول الامر في مركز الولاية ثم أصبح أخيراً ينعقد في العاصمة في باب المشيخة الاسلامية . أما أحكام الاعدام فكانت تميز لدى مجلس التمييز الأعلى الذي كان ينعقد في دار المشيخة الاسلامية في الاستانة وبعد ابرام الحكم يعرض على

شيخ الاسلام وهذا بدوره يرفعه الى جلالة الخليفة المصادقة عليه فيصدر بذلك فرماناً سلطانياً بتنفيذ الحكم .

وقد كان للمحكمة الشرعية في الموصل بناية مستقلة عن سراي الحكومة مشيدة في محل مدرسة الوطن للبنات «الآن» الواقعة في محلة باب لكش (باب القش) ثم انتقلت اخيراً الى بناية اخرى كانت تقع في محل المقهى المقابل لدائرة الشرطة الحالية وبقيت هذه البناية مشغولة من قبل المحكمة الشرعية حتى الاحتلال البريطاني لمدينة الموصل سنة ١٩١٨ ثم تداعت وبيعت عرضتها .

أما مجلس الافتاء فكان يعقد عادة في دار المفتي أيام الثلاثاء من كل أسبوع وقد عثرنا على أسماء بعض القضاة الشرعيين ونوابهم وبعض أسماء الذين تولوا الافتاء في الموصل بعد الألف الهجري نذكرهم باختصار تمهيداً للبحث .

- القضاة الشرعيون -

فتح الله بن موسى بن علي بن قاسم العمري

درس ثم اشتغل بالنيابة ثم بالقضاء في الموصل ، ثم في البصرة وتوفي سنة ١١٠٧ هـ . (١)

عبد الباقي بن مراد بن عثمان بن علي بن قاسم العمري

كان اديباً فاضلاً وشاعراً مجيداً قرأ العلوم على شيوخ الموصل ، ثم سافر الى الاستانة فاجتمع بعلمائها وأخذ عنهم ثم رجع الى الموصل وتولى القضاء فيها وتوفي شاباً سنة ١١٠٩ هـ . (٢)

القاضي محمد افندي العمري بن علي افندي بن مراد العمري الحنفي الموصلي

كان احد ادباء عصره وعلامة زمانه ولي قضاء الموصل وتوفي سنة ١١٤١ هـ .

(١) العلم السامي ص : (م)

(٢) العلم السامي ص : (م)

القاضي الشيخ علي الغلامي بن الشيخ مصطفى الغلامي

ورث عن ابيه علمه ومزايه وتصدر الافتاء على المذهب الشافعي وهو شاب، وحظى بالمناصب العالية لدى الاعيان والامراء وكان من أخص جلساء الوزير الحاج حسين باشا الجليلي وفي سنة ١١٤٤ هـ ولي الافتاء والقضاء في الموصل وهو الذي ترأس الوفد الذي أرسله الحاج حسين باشا للمفاوضة وعقد الصلح مع (طهماسب) اثناء حصاره الموصل توفي سنة ١١٩٢ هـ (١).

القاضي الشيخ يوسف النائب الحنفي الموصلي

كان خبيراً بدقائق الاصول والفروع درس على العلماء الاكراد ثم على ياسين افندي المفتي، تولى نيابة القضاء في الموصل وتوفي سنة ١١٤٠ هـ (٢).

القاضي الشيخ محمد الغلامي بن الشيخ مصطفى الغلامي

تقلد منصب الافتاء على المذهب الشافعي ثم القضاء في الموصل بأمر من الحاج حسين باشا الجليلي وتوفي سنة ١١٨٦ هـ (٣).

القاضي حسن النائب بن يوسف النائب الموصلي

كان عالماً فاضلاً خبيراً بدقائق الاصول والفروع والاحكام الشرعية مارفاً بالفرائض تولى نيابة القضاء في الموصل وتوفي سنة ١١٨٦ هـ.

القاضي السيد حسن بن السيد ابراهيم الموصلي الحنفي

كان علامة عصره ونادرة وقته ولي قضاء الموصل سنة ١١٨٩ هـ ثم ولي الافتاء أيضاً وجمع بين الفتوى والقضاء وتوفي سنة ١٢٠٣ هـ.

القاضي محمد افندي الفخري بن السيد حامد الفخري من آل الفخري

ولي قضاء الموصل مراراً وتوفي سنة ١٢١١ هجرية.

(١) العلم السامي ص : (س).

(٢) : من مخطوطات مكتبة فضيلة الاستاذ رؤف الغلامي.

(٣) : من مخطوطات مكتبة فضيلة الاستاذ رؤف الغلامي.

القاضي السيد عبد الله بن السيد خليل البصير الحنفي

اشتهر بالآداب والفضل ولي قضاء الموصل مراراً ثم سافر الى الاستانة سنة ١١٩٨ هـ في أيام الصدر الأعظم راعب باشا فأكرمه ثم عاد الى الموصل وتوفي فيها .

* * *

أما الذين تولوا منصب الافتاء في الموصل على المذهب الحنفي والشافعي في هذه الفترة فهم :

المفتي محمود بن عبد الوهاب الحنفي الموصلي

كان عالماً فاضلاً طلب العلم واشتغل في تحصيله ثم رحل الى الاستانة فأجازه علماءؤها ، ثم رجع الى الموصل وتولى الافتاء على المذهب الحنفي فيها . ثم ذهب الى الحج سنة ١٠٨٢ هجرية ، وبعد رجوعه توفي في حلب ودفن فيها .

المفتي ياسين افندي بن محمود افندي

كان عالماً فاضلاً واديباً كبيراً ، ولي الافتاء في الموصل على المذهب الحنفي ، وتوفي سنة ١١٣٥ هـ .

المفتي علي افندي أبو الفضائل بن مراد العمري

ولي الافتاء في الموصل على المذهب الحنفي ، وله تأليف عديدة ومآثر جليلة توفي سنة ١١٤٧ هـ .

المفتي الشيخ حسن الغلامي بن الشيخ علي الغلامي

تولى الافتاء في الموصل بعد وفاة والده على المذهب الشافعي ، كان اديباً كبيراً وفقهياً متبحراً عالماً بالاصول ، خبيراً بالفروع ، توفي سنة ١٢٠٢ هـ .

المفتي الأرب محمد الغلامي بن الشيخ حسن الغلامي

درس العلوم على والده ، وعلى العلماء الاعلام من افراد عشيرته ؛ فقال عالماً غزيراً وأدباً وفيراً ، وله ديوان شعر تولى الافتاء في الموصل على المذهب

الشافعي وتوفي سنة ١٢٤٠ هـ (١) .

المفتي السيد حسن بن اخي النقيب الحميمي

نشأ في الموصل واخذ العلم عن شيوخها ثم رحل الى الاستانة واقتبس علوماً شتى ، وولي منصب الافتاء على المذهب الحنفي وتوفي سنة ١٢٠٢ هـ .

المفتي الحاج محمود افندي بن الشيخ حسن الغلامي

كان عالماً فاضلاً ، ورث العلم عن جده وأبيه ، وتولى منصب الافتاء على المذهب الشافعي بعد وفاة أخيه الأريب محمد الغلامي وتوفي سنة ١٢٨٤ هـ .

هذه نبذة مختصرة عن بعض أسماء القضاة الشرعيين الذين تولوا القضاء في مدينة الموصل ، وعن أسماء بعض العلماء الذين تولوا نيابة القضاة ومنصب الافتاء على المذهب الشافعي والحنفي في مدينة الموصل ، هكذا كان القضاء الشرعي في مدينة الموصل منذ استولى عليها العثمانيون حتى سنة ١٢٥٥ هـ الموافق ١٨٤٩ م وبعد هذا التاريخ تطور وضع القضاء في البلاد العثمانية ومن ضمنها مدينة الموصل .

تأسيس القضاء المدني والتنظيم الإداري

في الموصل على عهد الدولة العثمانية

لم تدخل الدولة العثمانية منذ تأسيسها حتى سنة ١٢٧٣ هـ الموافقة ١٨٥٦ م في مصاف الدول الأوروبية المسيحية بصفتها دولة اسلامية . وكان ملوك دول أوروبا أشبه بأسرة واحدة ، بقي فيها السلطان غربياً عنها . ولم يكن للدولة العثمانية حليف لها بين الدول الأوروبية المسيحية إلا ملك (فرنسا) .

وكانت الدولة العثمانية بدخولها أوروبا وامتلاكها قسماً منها معتدية بالفتح

(١) من مخطوطات مكتبة فضيلة الاستاذ السيد رؤف الغلامي .

على حد تعبير ملوكها . وكانت الدول الأوروبية تريد إخراج الدولة العثمانية من أوروبا بالقوة لغايات استعمارية ، ومنذ سنة ١٧٨٧م اتحدت روسيا والنمسا لاكتساح الدولة العثمانية من أوروبا واقتسام ممتلكاتها هذه من جهة . ومن جهة ثانية كانت الدولة العثمانية تهددها أخطار داخلية كثيرة منها تمرد الانكشارية في الأستانة وعصيان الولاة في الولايات وتدمير رعاياها المسيحيين من سوء الإدارة التي كانت تسيرعاياها الدولة العثمانية في إدارة شؤونها الداخلية . ثم جود الدولة العثمانية وعدم ادخالها الإصلاحات والانظمة الحديثة في بلادها ، بينما كانت الدول الأوروبية قد شرعت بتنفيذ هذه الإصلاحات في بلادها ، واثمرت نتائج طيبة ، فهذه العوامل أوصلت الدولة العثمانية الى درجة من الضعف والانهيار معها افقدت كل أمل ببقاء هذه الدولة في عالم الوجود فكانت روسيا تصفها [بالرجل المريض] (١) .

خط كلخانة :- <٢>

وفي هذه الفترة الخامسة في تاريخ الدولة العثمانية تبوأ عرش السلطنة السلطان عبد المجيد وكان هذا السلطان حريصاً على امته وصيانة ممالكه حتى كان هذا السلطان يود اصلاح حالة الدولة وصيانتها بأسرع ما يمكن من الوقت .

وكان رشيد باشا الكبير قد تولى مقام الصدارة العظمى في سنة ١٨٣٨-١٨٥٠ فبذل هذا الوزير الحنك قصارى جهده في اصلاح حالة البلاد وانقاذها من الانقراض ففي ٣ تشرين الثاني سنة ١٨٣٩م الموافقة ٢٦ شعبان سنة ١٢٥٥ هـ أصدر (خط كلخانة الهايوني) الذي هو بمثابة راعة سلطانية يمنح افراد الشعب العثماني على اختلاف عناصرهم وأديانهم حقوقهم المدنية .

لقد جاء في مقدمة الخط المذكور بحث خاص عن مدح الشريعة الاسلامية الفراء ومزاياها السامية وأحكامها الجليلة موضحاً للشعب ضرورة التمسك بأحكامها المستمدة من الآيات القرآنية الكريمة مبيناً أن ما قد أصاب الدولة العثمانية من التدهور

(١) تاريخ التمدن الحديث تأليف شاول سنيوبوس ص ٢١٢ .

(٢) نسبة الى أحد ميادين الأستانة .

والانحطاط والقوضى منذ مائة وخمسين سنة يرجع الى عدم تطبيق الاحكام الشرعية في البلاد ، والى عدم مراعاة نصوصها على الوجه المطلوب . ثم أوضح أن الحالة الراهنة تتطلب وضع قوانين جديدة بالنظر الى التطور الذي طرأ على حالة الامم المجاورة في القضاء والتنظيم الاداري والامور المالية والاقتصادية والشؤون العسكرية والتعليم ، مبيناً ان الحاجة ماسة الى وضع قوانين جديدة تكفل للشعب حريته ، وملكيته ثم تلخص أسس القوانين الجديدة التي ستسن في أول فرصة ؛ والمنوي تطبيقها في البلاد وهي :

- (١) سن قانون لاصول المحاكمات الجزائية وفق القواعد الشرعية على أساس ان تجري المرافعات بصورة علنية .
- (٢) سن قانون الجزاء (٣) عدم توقيف أو سجن أو حجز أي شخص كان بدون محاكمة باعتبار الاصل براءة الذمة (٤) منح افراد الشعب على اختلاف أديانهم الحرية الشخصية وحرية العقيدة والدين وصيانتها من كل تجاوز
- (٥) منح افراد الشعب حرية التملك ومعنى ذلك ان يكون الانسان حراً في تملك ما يشاء من الاموال والتصرف بها فلا يجوز حجز الاموال والاملاك ومصادرتها بدون مبرر قانوني (٦) عدم سرية عقوبة المجرم على ذويه واقاربه وعدم حرمانهم من الارث
- (٧) منع السخرة والتعذيب بصورة قطعية (٨) مكافحة الرشوة وغير ذلك من المواد الاخرى . هذه هي خلاصة ما جاء في خط كلخانة الشهير .

لم يتمكن الوزير مصطفى رشيد پاشا من تنفيذ جميع المواد والمناهج الاصلاحية التي جاء ذكرها في براءة خط كلخانة ؛ ومع هذا فانه قام بتحقيق قسم منها فيما يتعلق بالتنظيم الاداري والامور المالية والشؤون العسكرية .

كانت الدولة العثمانية سائرة بالتنظيم الاداري في ادارتها الداخلية على نمط نظام الاقطاع ، فكانت البلاد منقسمة الى (آيالات) وكان يحكم كل آيالة حاكم عام يتصرف في شؤونها الادارية والمالية والعسكرية حسب رغبته واهوائه ، فهو الحاكم المطلق في آيالاته ، فهذه السياسة التي سارت عليها الدولة العثمانية منذ تأسيسها حتى سنة ١٢٥٥ هـ . عادت على الدولة والبلاد بأضرار كثيرة ؛ وسببت انحطاطاً وضعفها وتدمر رعاياها ؛

نما أدى الى الثورات والحروب الداخلية بصورة مستمرة ، فعندما تولى مصطفى رشيد باشا مقام الصدارة شرع بتطبيق ما يمكن تنفيذه من الاصلاحات التي جاء ذكرها في خط كلخانة على قدر ما سمحت له ظروفه فألغى نظام [الايالات] واستبدله [بالتنظيم الاداري] فقسم المملكة العثمانية الى ولايات ، والولايات الى ألوية [سمنجق] والالوية الى اقضية والاقضية الى نواح ؛ وعين لكل ولاية موظفاً ادارياً يسمى [واليا] ولكل لواء [متصرفا] ولكل قضاء [قائم مقام] ولكل ناحية [مديراً] وربط الناحية بالقضاء والقضاء باللواء واللواء بالولاية ثم اودع امور الادارة الى الوالي وربطه بنظارة الداخلية في المركز [العاصمة] .

ثم اناط الامور المالية بموظف يسمى [الدفتر دار] وربطه بنظارة المالية في المركز [العاصمة] . ثم أوجد المجالس الادارية التي ينتخب اعضاؤها من قبل الرؤساء الروحانيين لكافة الطوائف المسلمة وغير المسلمة في الولايات والالوية والاقضية وتجتمع كلها برئاسة الموظف الاداري لكي تراقب سير الادارة واعمال الموظفين الاداريين كالوالي والمتصرف والقائم مقام .

ثم شرع في تنظيم الجيش العثماني على غرار الجيوش الاوربية الحديثة فجعل مدة الخدمة الفعلية في الجيش للمكلفين خمس سنوات ومدة الخدمة الاحتياطية [الرديف] سبع سنوات وقسم البلاد الى خمس مناطق عسكرية ، جعل كل منطقة مقراً لفيالق « اردو » يقوده قائد برتبة مشير مرتبطاً مباشرة « بالسر عسكر » « نظارة الحربية » في الاستانة العاصمة . ثم حصر الامور القضائية في القاضي وجعل مرجعه المشيخة الاسلامية في الاستانة العاصمة (١) .

ثم انشأ المنارات والمهاجر الصحية في الاستانة ووضع تعريفة لرسوم الكركمهدا بها سبيل تجارة اوربا ثم جعل موظفي الدولة رواتب مقررمة يستوفونها في نهاية كل شهر (٢) .

« ١ » تاريخ سياسي مصر حاضره أوربا ج ٢ ص ٣٦٩ الى ٣٧٣ تأليف شارل سنيوبوس .

« ٢ » تاريخ التمدن الحديث تأليف شارل سنيوبوس ص ٢١٢ .

وتقلب مصطفى رشيد باشا في مناصب متعددة ، فتقلد منصب الصداقة ست مرات ، ونظارة الخارجية اربعاً ، وتقلد سفارات متعددة ، وتعين والياً لادرنه مرة واحدة وهو أول من أسس جريدة « تقويم وقائع » في الاستانة وقد أسس أيضاً نظارة المعارف ومجلس المعارف ونظام المعارف وسالنامة الدولة والمكاتب الرشدية « ١ » .

وعما لا شك فيه ان مصطفى رشيد باشا كان من الرجال العظام الذي يضمن الزمان بمثلهم وهو اول من ادخل الحقوق المدنية الى البلاد العثمانية .

ويعتبر خط كلخانة مبدأ الاصلاحات الحديثة في الشؤون القضائية والتنظيم الاداري في الامبراطورية العثمانية في اوائل القرن التاسع عشر .

الاصلاحات الحربية في مدينة الموصل

كانت حالة الموصل كباقي اخواتها من المدن العثمانية يسودها نظام الاقطاع ، والفوضى متغلغلة في داخلها وخارجها ، فلا يمر يوم عليها الا واهلها في ثورات وحروب داخلية ، يقتل بعضهم بعضاً ؛ كما ان الأمن في ملحقاتها كان مضطرباً لكثرة المشاغبات الداخلية لعصيان أغوات الجبال ورؤساء العشائر البدوية . كما ان المؤامرات كانت تحاك بين زعماء مدينة الموصل ورجالها المتنفذين كل واحد يريد أن يأخذ الحكم لنفسه ؛ ففي كل يوم ثورة دامية يقتل فيها مئات من الانفس في سبيل تزعم زيد لكي يأخذ الحكم من عمرو . وكان من المستحيل على الانسان الذي يريد التجول في احياء المدينة وطرقها المسدودة بالحواجز والمتاريس ، ولا يزال هذا العهد معروفاً عند شيوخ الموصل باسم « عصر القوغاز » « ٢ » .

وعندما شرعت الدولة العثمانية بتطبيق الاصلاحات الحديثة بمساعدة الوزير الكبير مصطفى رشيد باشا كانت مدينة الموصل مرتبطة بولاية بغداد ، باعتبارها احدي ألوية

« ١ » مشاهير الشرق ص ٣٣٣ .

« ٢ » القوغاز لفظة تركية ويستعملها اهل الموصل وتعني القتال .

بغداد وكان والياً على بغداد حينذاك « علي رضا پاشا » وبناء على العجز الذي أظهره محمد سعيد پاشا آل ياسين أفندي متصرف الموصل في توطيد الأمن في الموصل وملحقاتها أصدر علي پاشا أمراً بمنزل محمد سعيد پاشا عن الموصل وتعيين « محمد پاشا » انجيه ييراقدار « عوضاً عنه .

ولد محمد پاشا انجيه ييراقدار في قصبة « بارطين » من أعمال ولاية قسطنطينية في الاناضول، وكان أبوه يدعي أحمد آغا وقد اشتهر محمد پاشا منذ صغره بالشجاعة والبطولة؛ ثم انضم إلى الجيش ، وبناءً على طلب إبراهيم پاشا بن الخديو محمد علي والي مصر التحق بالجيش المصري ومكث فيه مدة من الزمان . ولما اشتبك الخديو محمد علي پاشا بحرب مع السلطان فر محمد پاشا من الجيش المصري اعتزازاً بوطنيته والتحق بالجيش العثماني الذي كان يقوده حينذاك حافظ علي پاشا « السر عسكر » فدخل محمد پاشا في خدمة حافظ علي پاشا وحارب في صفوف الجيش العثماني مدة ، ثم عين محافظاً لعلم الجيش فلهاذا سمي « انجيه ييراقدار » ثم عاد إلى مدينة الشام وعين مديراً لمدير الاسلحة (تفنكجي باشليك) ثم بعد ذلك جمع له جيشاً صغيراً من متطوعي الالبان وتوجه به إلى مدينة ديار بكر وقابل واليها وطلب منه توظيفه ، فلم يجد من والي ديار بكر ما يطمئن رغبته ، فغادرها مع جيشه متوجهاً نحو مدينة الموصل ، فوصلها وخيم خارج باب الميدان (باب سنجار) ؛ فعلم زعماء انكشارية الموصل (الاغوات) بقدومه فهجموا عليه وطرده ، فتوجه إلى بغداد في سنة ١٢٤٨ هـ . وكان والياً على بغداد حينذاك علي رضا پاشا ، فدخل محمد پاشا في خدمته ومكث مدة سنة في بغداد ثم عينه علي رضا پاشا متصرفاً لمدينة كركوك ، فسافر إلى مقر وظيفته الجديدة ، وأظهر نبوغه ومقدرته الادارية عندما تولى ادارة لواء كركوك .

فكانت فاتحة أعمال محمد پاشا انجيه ييراقدار في كركوك انه قضى على جيش الانكشارية فيها وأحل محله الجيش النظامي ثم وطد الأمن فيها وشرع في إدخال الإصلاحات الحديثة في الادارة والقضاء ، والامور المالية ، ثم شيد ثكنة للجيش وداراً

للحكومة على شاطئ نهر (شاطري) ولا تزال هذه الابنية باقية الى يومنا هذا . وبناءً على المقدرة والكفاءة اللتين ابرزهما محمد باشا انجه بيراقدار في ادارة لواء كركوك وبناءً على الوضع السي في لواء الموصل اقترح علي رضا باشا والي بغداد على الباب العالي (مقر الصدر الاعظم) بتوجيه رتبة الوزارة الى محمد باشا انجه بيراقدار وتعيينه متصرفاً للواء الموصل ، فوافقت حكومة الاسنانة على هذا الاقتراح ، وصدر فرمان سلطاني بتعيينه متصرفاً للواء الموصل مع توجيه رتبة الوزارة اليه سنة ١٢٥١ هـ .

محمد باشا انجه بيراقدار يوطد الأمر في لواء الموصل

غادر محمد باشا مدينة كركوك متوجهاً الى مقر وظيفته الجديدة ومعه ثلاثة افواج من الجيش النظامي الجديد و ٥٠٠٠ نفر من (الهايتة) ومائة جندي من متطوعي الالبان من جنوده القداماء ، فدخل الموصل وزل في دار أحمد باشا الجليلي ومكث مدة ستة أشهر ؛ وفي هذه المدة اصدر امراً بجمع انكشارية الموصل ، وكون من الانكشارية ومن متطوعي رؤساء العشائر ومن جيشه النظامي قوة كبيرة وسار بها نحو العبادية لمحاربة حاكمها اسماعيل باشا الذي كان قد اعلن عصيانه على الدولة فأقام محمد باشا على حصارها حتى افتتحها فهرب اسماعيل باشا بجنده الى ناحية (نيروا) شمال شرقي العبادية ودخل محمد باشا الى العبادية وبعدما أصلح اسوالماعين احد رجاله حاكماً عليها وفي اثناء عودته الى الموصل زل في قرية (كرك محمد عرب) (١) ، وخيم فيها ؛ ثم اوعز الى جيشه النظامي بصورة سرية بقتل زعماء انكشارية الموصل (الاغوات) ولم بادتهم عن بكرة ايهم وقتل رؤساء الطائفة اليزيدية الذين كانوا قد تطوعوا في جيشه لمحاربة حاكم العبادية المذكور ايضا وعندما ارخى الليل سدوله قام الجيش النظامي بمهمته على اتم ما يرام وعندما أصبح الصباح لم يبق من اغوات انكشارية الموصل ورؤساء الطائفة اليزيدية احد في قيد الحياة ؛ وهكذا تمكن محمد باشا من إبادة هذا العنصر المشاغب فعساد

« ١ » تقع على الضفة اليسرى من نهر الكومل في قضاء الشيخان .

الى الموصل .

نشوب الاضطرابات مرة ثانية ونفاقرها

في لواء الموصل

بعد ان عاد محمد پاشا انجه بيراقدار الى الموصل من سفرته الى العمادية ، عادت الاضطرابات الى العمادية مرة ثانية ، لان حاكمها السابق اسماعيل پاشا تمكن من جمع اصحابه ، واقبل بهم من جهة كردستان نحو مدينة الموصل ، وكذلك قام محمد پاشا الملقب « بعركور » الراوندوزي وأعلن العصيان على الدولة وسيطر على كثير من نواحي الموصل وارتكب انواع الجرائم الفضيحة ، فهذه الحالة اهابت بالحكومة العثمانية في الاستانة وحفزتها الى العمل الجدي فأعدت العدة واختارت الصدر الاسبق محمد رشيد پاشا والي ديار بكر للقيام بهذه المهمة ، فزودته بالجنود الكثيرة والعدد الوفيرة وعينه قائداً عاماً « للقوة الاصلاحية » لقطع دابر العصاة والمتمردين وقلع المشاغبين من جذورها وتوطيد الامن والطمانينة في هذه الربوع المختلة . فأقبل محمد رشيد پاشا مع جنوده الى الموصل ، واصطحب معه محمد پاشا انجه بيراقدار متصرف الموصل وعلي رضا پاشا والي بغداد مع جنودهم ، وسار بهم الى المواقع المختلة ؛ فتمكن هذا الوزير « محمد رشيد پاشا » بسياسته الحكيمة ان يقضي على هذه الاضطرابات والفتن تارة بالقوة ؛ واخرى بالدهاء والخسكة السياسية ؛ فأعاد الامن الى نصابه في هذه الربوع ثم توجه بحيوشه من راوندوز الى الاستانة . ثم عاد كل من علي رضا پاشا والي بغداد ومحمد پاشا انجه بيراقدار الى الموصل « ١ » .

اصلاحات محمد پاشا انجه بيراقدار في الموصل

شرع محمد پاشا انجه بيراقدار بتطبيق الانظمة الحديثة في مدينة الموصل ، فبدأ

تأليف الجيش النظامي الجديد فصادف مقاومة عنيفة من أهالي الموصل الذين كانوا قد اعتادوا على الشعب والخروج على القانون خاول محمد باشا افهامهم فوائد الجيش وأهميته من حيث توطيد الأمن في البلاد فلم يقتنع أهل الموصل وثاروا عليه ، وأعلنوا عصيانهم ، فأرسل اليهم قاسم أفندي رئيس ديوانه (ديوان أفنديسي) ليدعوم الى الطاعة ويقنعهم في الاذعان الى القانون العسكري ، فلما أقبل عليهم ثاروا عليه وقتلوه .

ففكر محمد باشا في الأمر ملياً ، فرأى انه لا بد من استعمال القوة ، فاحضر عشرين مدفعاً صوبها على المدينة ، ثم أرسل قوة من الجيش النظامي اليها ، فاشتبك الجيش مع الثوار وقتل عدداً منهم ، فتفرقوا ؛ ثم اتى القبض على الزعماء المحرضين لهذه الفتنة ، فنفي عدداً منهم الى البصرة ، ثم أخضع الاهلين وقبلوا نظام الجندية ، فحشد عدداً كبيراً من أهالي الموصل ، وأخذ يدرهم على أساليب النظم للجيش النظامية الحديثة .

وفي أثناء هذه المدة نشبت ثورة في قضاء تلعفر ومثلها في سنجار ، فذهب محمد باشا مع قوة كافية الى تلعفر وأخذ ثورتها ، ثم قصد سنجار العاصية فأدبها خير تأديب .

وهكذا تمكن محمد باشا من إعادة الأمن والسكينة في لواء الموصل فتشعر لواء العدل بين السكان ، وأعاد الطمأنينة الى النفوس بعد تلك الاضطرابات والفتن التي سادت ربوع لواء الموصل حقبة من الزمان .

أسس محمد باشا انجبه يبراقدار في مدينة الموصل حكومة محلية عين لها الموظفين الاكفاء من رجاله ، ثم ألغى ضريبة (الاتاوة) واستبدلها بضرائب جديدة حسب النظام الحديث ، فكانت تجمع في ذلك الوقت من المكس والاعشار والمسقفات ومن تعداد الاغنام ؛ فكانت الحكومة تتقاضى ضريبة الملك عن كل دار سنوياً خمسة وعشرين قرشاً ، والعشر من الحاصلات الزراعية ، وقرشاً واحداً عن كل رأس من

الفنم سنوياً . ثم أناط الامور المالية بموظف يدعى (الافتردار) ، وكان محمد پاشا يسد مصاريف اللواء من هذه الضرائب ، كدفع مرتبات الجيش والموظفين وخطباء الجوامع والدرك والشرطة (١) .

ثم شرع محمد پاشا انجه بيراقدار بتنظيم قوة الأمن الداخلي فالغنى (الهايتة) التي كان الأمن الداخلي منوطاً بها وأحل محلها الدرك والشرطة ، وجعل مقر الدرك في ثكنة عمرها في سراي الحكومة القديمة [دائرة الشرطة الحالية] وبالقرب منها كانت دائرة البوليس ، وقد هدمت أخيراً وأدخلت عرصتها في الساحة الواقعة عند مدخل شارع غازي مقابل دائرة البرق والبريد الحالية . ثم شيد محمد پاشا داراً واسعة للحكومة [قشلة الملكية] في أحسن بقعة من الارض تشرف على نهر دجلة في جنوب المدينة خارج السور ، ثم هدمت أخيراً وبني على عرصتها دار الضيافة الحالية التي يسكنها الآن متصرف اللواء ، ثم عمر ثكنة المشاة من الجيش متصلة بدار الحكومة كانت تسمى [قشلة العسكرية] وقد هدمت أخيراً وشيد على عرصتها دار الخاتم الجديدة ، ثم شيد ثكنة للخيالة والمدفعية لا تزال معالمها باقية الى يومنا هذا ، وتعرف الآن باسم (ثكنة المستودع) ثم عمر مستشفى عسكرياً على نهر دجلة وراء ثكنة الخيالة باقية الى يومنا هذا ، ثم أتمش ثمانية أفران للجند . وأنشأ معملًا لصنع المدافع والقنابل والبارود ، وشيد بنياته على العرصة التي تقع عليها الآن بناية مدرسة متوسطة المثنى ، قرب جامع الاحمر (جامع مجاهد الدين) فصنع ما ينوف على الثمانين مدفعاً بمختلف المقاييس ، وقد بقي منها مدفع كبير كان أمام ثكنة المشاة قبل هدمها ، ثم نقل أخيراً الى المتحف العراقي في بغداد وقد كتب على هذا المدفع أبيات من الشعر في اللغة التركية ما نصه :

نضر من الله وفتح قريب

ناشي طوپه‌اي وزير دابر أمري ايله وجوده كلدي بو طوب

نجه طوبدركه شمس كله لري جون ثريا ايدر طلوع وغروب
 برق خاطف كبي كه غالب اولوب قلعه خصمن اياش مغلوب
 روح اعسدي تارمار ايلر مسيد صورلر اوله مضروب
 اول محمد مشير باندير كه اوله فاتح وغا وحروب
 هميله ديم بو تاريخي طوب آتش فشان اعدا كوب

١٢٥٩ هـ

عمل رجب قنطار جاب «٧» ايلدي

هدفة اصابت ١٤ ٥٠

وهذه ترجمتها :

عمل هذا المدفع بامر الوزير الشجاع منثنى المدافع
 ياله من مدفع كراته الشمسية تطلع وتغرب كأنها اثريا
 غالب كالبرق الخاطف يغلب قلعة الخصم
 يمزق روح الاعداء وصوته كنفخ الصور
 ذلك محمد المشير المدبر الموفق في الحروب
 بهمته قلت هذا التاريخ مدفع يقذف بالنار ويصدم الاعداء
 عمل رجب قنطار القطر الداخلي أصاب الهدف سبع مرات

١٤ ٥٠

وفي محل آخر من المدفع قد نقش شعار السلطان عبد الحميد ونحت الشعار وقد
 كتبت أبيات أخرى من الشعر في اللغة التركية هذا نصها :

خديو موصل الخضرا محمد كه اوله فتح ونصرتله مؤيد
 بو تركيب اوزره ايندى طوي ايجاد زهي موجود زهي ذات مجيد
 بو تاريخي عناصردن مود قيل شرر آفشان اولوب طوب مجدد

سنة ١٢٥٩ هـ

وهذه ترجمتها :

محمد خديو الموصل الخضراء أيده الله بالفتح والنصر
أوجد المدفع على هذا التركيب؛ أعجب به من موجد وأعجب به من موجد
أدى هذا التاريخ من العناصر: أصبح يرمي بالشرر المدفع المجدد
ثم شيد محمد باشا جامعاً جديداً قرب سوق الخضرات الحالية ، يعرف الآن باسم
جامع سوق الحنطة ، ثم جدد بناية مزار النبي دانيال في محلة باب المسجد (بني ثقيف)
كما أنه أقام مباني أميرية كثيرة في المراكن المربوطة بولاية الموصل (١) .
هذه خلاصة أعمال محمد باشا أنجه بيراقدار الموصل عندما تولى ادارتها
استمر حكمه للموصل مدة ثماني سنوات كانت شديداً فيما يرومه قاسياً على العصاة
فظأ ، شرساً مع الاهلين ، كافح البطالة وأغلق حوانيت الخمر في الموصل ، فكان
يقاص بالصلب والقتل من يشكى اليه بذلك .
توفي محمد باشا أنجه بيراقدار في الموصل في شهر ذي الحجة سنة ١٢٥٩ هجرية
عن عمر يناهز الخامسة والستين بداء [الدوسنطارية] ودفن في جامع بني الله شيت ،
وقبره لا يزال موجوداً الى يومنا هذا رحمه الله .

مؤتمر باريس وفرمانه الاصلاحات

لسنة ١٨٥٦ م

لما شرعت الدولة العثمانية بادخال اصلاحات هامة بمساعدة وزيرها الكبير مصطفى رشيد
باشا ، كانت روسيا ترغب دائماً في هدم كيان الدولة العثمانية ، فقد عادت روسيا الى
سياستها القديمة واقترحت على انكلترا سنة ١٨٥٣ م تجزئة ممتلكات الرجل المريض
[الدولة العثمانية] بأن تأخذ روسيا تحت حمايتها الولايات البلقانية ، أما انكلترا فتضم
مصر ، وقبرص ، وكريد ، وتبقى الأستانة على الحياد فرفضت انكلترا هذا الاقتراح

(١) سالتامة الموصل لسنة ١٣١٢ ص ٤٤٣ .

فاعلمت روسيا الحرب على الدولة العثمانية (حرب القرم) غير ان انكلترا وفرنسا ارادتا منع روسيا عن معاودة الحرب بتدمير اسطولها في البحر الاسود فحاصرتا معقلا في القرم فغرت روسيا الحرب وعلى اثر ذلك عقد مؤتمر [باريس] ٢٥ شباط سنة ١٨٥٦م المؤلف من معتمدي الدول الاوربية العظمى [انكلترا وفرنسا وروسيا] لتنظيم الشؤون الشرقية فقرر هذا المؤتمر سلامة املاك الدولة العثمانية وصيانتها من كل تجاوز والاعتراف بحقوق الدولة العثمانية وادخلها في عداد الدول الاوربية (١) وقد عضدت انكلترا وفرنسا الدولة العثمانية واخذتا بنصرها في معاكسة روسيا على انها اشترطنا على الدولة العثمانية لزوم اجراء الاصلاحات الداخلية مباشرة لا سيما نشر المساواة بين رعاياها من المسلمين وغيرهم .

فرمانه الاصلاحات لسنة ١٨٥٦م

وفي شهر شباط سنة ١٨٥٦م الموافقة لشهر جمادى الآخرة سنة ١٢٧٢هـ صدر فرمان الهايوني وكان يحتوي على خمس عشرة مادة ، أمراً بالحرية والمساواة أمام القانون لكافة المواطنين العثمانيين ، على اختلاف أديانهم وجنسياتهم ، واعفاء النصارى من اداء الجزية ، وان يؤخذ منهم عسكر ، وان يكون لهم وكلاء في الادارات . وبتأليف لجنة مختلطة أعضاءها من المسلمين وغيرهم تقوم مباشرة ، بوضع مسودة لقانون الجزاء ، وقد وضع هذا القانون وصدرت الارادة السنية بتنفيذه في شهر ذي الحجة سنة ١٢٧٤هـ الموافقة ١٨٥٨م . وبوضع مجلة الاحكام وسن قانون للتجارة ووضع قانون لاصول المحاكمات الجزائية والحقوقية ، على ان تترجم هذه القوانين الى سائر اللغات التي يتكلم بها المواطنون العثمانيون . وبتأسيس المجالس العدلية في البلاد وهي شبه محاكم مدنية يكون أعضاءها مختلطين من المسلمين ، ومن الطوائف غير المسلمة ، على شرط ان يكونوا من المواطنين الساكنين في الدائرة التي فيها ذلك المجلس ،

(١) تاريخ التمدن الحديث تأليف شارل سنيوبوس ص ٢١٣ .

ويجري انتخاب الاعضاء من قبل المجالس الادارية لمدة أربع سنوات، على ان يكون أعضاء هذه المجالس من الشخصيات البارزة، والمتصفين بالنزاهة والعفة وسعة الاطلاع في الشؤون القضائية، وعند انتهاء مدة عضويتهم ينتخب غيرهم .

وقد تعهدت الدولة العثمانية في هذا [الفرمان الهمايوني] بانها ستمنح جميع رعاياها على اختلاف أديانهم وعقائدهم حرية الدين والعقيدة، وحرية ممارسة الطقوس الدينية .

كما ان الدولة العثمانية وعدت رعاياها بان جميع الدعاوى الحقوقية والجزائية تحسم من قبل المجالس المختلطة، وفق القوانين التي ستسن . أما دعاوى الامور الشخصية للطوائف غير المسلمة، فانها تحسم من قبل المجالس الروحانية .

ثم تعهدت الدولة العثمانية بتنظيم قوة الأمن الداخلي [الدرك والشرطة] وجعلها في مستوي راق، حتى تتمكن من المحافظة على ارواح الناس وأموالهم . وقد وعدت الدولة بهذا الفرمان بانها ستضع القوانين اللازمة لجباية الضرائب بصورة عادلة، وتنظيم ميزانية عامة للدولة، ثم تصالح حالة السجون، وتجعلها في حالة تتمكن من اصلاح نفسية المجرم، ثم تعمير الطرق، وتشجيع التجارة في الداخلية والخارجية؛ وتضع عملة ثابتة للدولة وغير ذلك من الاصلاحات.

هذه خلاصة أهم ما جاء في فرمان الاصلاحات لسنة ١٨٥٦ م . وقد بلغت الدولة العثمانية صورة من هذا الفرمان الى السفراء والوزراء المفوضين لكافة الدول الاوربية في الاستانة (١) .

وعلى أثر صدور هذا الفرمان شرعت الحكومة العثمانية بتأسيس المجالس العدلية في الولايات، والاقلية، والاقضية من الامبراطورية العثمانية . فتألف في مركز كل ولاية ١- ديوان تمييز الولاية ٢- مجلس تمييز الحقوق والجنايات ٣- محكمة التجارة . وفي مراكز الاقلية - قد تألف ١- مجلس تمييز الحقوق والجنايات

(١) تاريخ سيماين عصر حاضره اوربا ج ٢ ص ٣٨٣ تأليف شارل سنيوبوس ترجمة علي رشاد .

٢- محكمة التجارة . وفي مراكز الاقضية قد تشكل في مركز كل قضاء مجلس الدعاوى .

وبما ان مدينة الموصل كانت حينذاك مركز لواء مرتبطاً بولاية بغداد فتشكل فيها ما عدا المحكمة الشرعية من المجالس العدلية سنة ١٢٧٥ هـ .

[١] المحكمة الشرعية : القاضي . السيد احمد افندي

المفتي . الحاج يونس افندي

[٢] مجلس تمييز الحقوق والجنابات : وكان مؤلفاً من الرئيس السيد احمد افندي

قاضي الموصل بالإضافة الى وظيفته الاصلية . وعضوية كل من أمين افندي ، ومحمد افندي عن المسلمين ؛ وعبد الرحيم افندي يوسفاني عن المسيحيين ؛ وعبد النبي افندي عن الطائفة الموسوية .

[٣] محكمة التجارة : الرئيس صالح افندي الدباغ ؛ الاعضاء الدائمون عبد الباقي

جلبي وداد افندي سرسم ، والاعضاء الموقتون الحاج محمد سميد افندي ومحمد جاي وشلومو افندي «١» .

المحاكم المدنية في الموصل

وفي سنة ١٢٧٧ هـ الموافقة ١٨٦١ م توفي السلطان عبد المجيد وارتقى عرش السلطنة

العثمانية السلطان عبدالعزیز ؛ وفي عهده هذا السلطان كان قد تداول مقام الصدارة العظمى رجلان من أعظم ساسة العثمانيين وهما من تلامذة مصطفى رشيد باشا الكبير وهما كل من عالي باشا وفؤاد باشا . فاحدنا المجالس الادارية والمحاكم المدنية وجعلنا الاعضاء من المسلمين والنصارى ؛ غير انهما لم يراعيا نسبة الاعضاء من أبناء المذهبين الى عدد الاهلين . وفي سنة ١٢٨٤ هـ الموافقة سنة ١٨٦٩ م أحدث « ديوان احكام العدلية » وفي ١٠ المحرم سنة ١٢٥٨ هـ الموافقة ١٨٦٩ م فتح هذا الديوان بصورة رسمية واسندت

رأسته الى المرحوم احمد جودت پاشا الشهير ١٥٠٠، ثم سمي هذا الديوان أخيراً باسم « نظارة العدلية والمذاهب ». وفي عهد صدارة المرحوم عالي پاشا سنة ١٢٨٦ هـ الموافقة ١٨٧٠ م صدر الامر العالي بتأليف لجنة لوضع وتدقيق مسودة « مجلّة الاحكام العدلية » فتشكّلت هذه اللجنة من خيرة علماء التشريع في الدولة العثمانية ؛ وكانت مؤلفة من الذات الآتية أسماؤهم :

- ١- احمد جوده : ناظر ديوان الاحكام العدلية
- ٢- السيد خليل : مفتش الاوقاف السلطانية
- ٣- سيف الدين : من أعضاء شورى الدولة
- ٤- محمد امين الجندي : من أعضاء شورى الدولة
- ٥- احمد خلوصي : من أعضاء ديوان أحكام العدلية .
- ٦- السيد احمد حلمي : من أعضاء ديوان أحكام العدلية
- ٧- علاء الدين بن عابدين : من اعلام العلماء المشهورين .

فتناوات هذه اللجنة مسودة مجلّة الاحكام العدلية ، المستمدة موادها من كتب التشريع للفقهاء الحنفي الاسلامي ، فدرستها درساً وافياً وناقشتها من كل ناحية وأجرت فيها بعض التغييرات ، وادخلت عليها بعض الفصول ؛ وافرغتها في قالب يتفق وحاجة الامة وتقاليدها الموروثة ، وبعد ان أنجزت هذه اللجنة عملها ، نظمت تقريراً مسهباً عن المجلّة ، ورفعتها الى الصدر الاعظم عالي پاشا ، وقد ختمت اللجنة المذكورة تقريرها بهذه العبارة تثبتتها حرفياً : « ... فاذا أمر إمام المسلمين بتخصيص العمل بقول من المسائل المجتهد فيها تعين ووجب العمل بقوله ، واذا صارت هذه المعروضات المبسوطة لدى حضر تكم العلية قرينة التصويب يجري توشيح أعلى المجلّة الملفوفة بالخط الشريف الهايوني والامر لولي الامر » (٢).

(١) سالتامة الموصل لسنة ١٣٢٥ هـ ص ٤٤ .

(٢) مجلّة الاحكام العدلية .

وقد صدرت الارادة السنية بتنفيذ احكامها سنة ١٢٨٦ هـ . وفي سنة ١٢٩٦ هـ .
أدخل بعض المواد والفصول على مجلة الاحكام من قبل العالم الشهير علي حيدر ،
ونبتت احكامها بصورة نهائية وأصبحت احكامها مرعية في المحاكم الحقوقية
الى يومنا هذا .

وفي سنة ١٢٩٦ هـ . وضع قانون اصول المحاكمات الحقوقية وصدرت الارادة
السنية بتنفيذ احكامه في ١٩ جمادي الآخر سنة ١٢٩٦ هـ . (١) .

وفي سنة ١٢٩٦ هـ . أيضاً صدر قانون تشكيل المحاكم المدنية في مراكز
الولايات والاولية والاقضية ومن ضمنها مدينة الموصل ، فتألف فيها ما عدا
المحكمة الشرعية التي كانت موجودة : (١) محكمة حقوق بدائية (٢) محكمة جزاء
بدائية (٣) مستنطق (حاكم تحقيق) (٤) مدع عام للبداية . فخلت هذه المحاكم
محل المجالس العداية . وكان رؤساء هذه المحاكم يعينون من قبل نظارة العداية .
أما الاعضاء فكانوا ينتخبون من قبل المجالس الادارية ، من سكان المنطقة
الواقعة فيها تلك المحاكم ، وكان نصف الاعضاء من المسلمين والنصف الآخر
من الطوائف غير المسلمة ، حسب نسبتهم ، لمدة معينة ، وعند انتهاء مدة العضوية
ينتخب غيرهم ، وكان مقر المحاكم المدنية والدوائر التابعة لها في سراي الحكومة ،
التي كانت تعرف باسم (قشلة الملكية) — والتي هدمت أخيراً وأُعيد على عرصتها
دار الضيافة الحالية التي يقيم فيها الآن متصرف اللواء .

وكانت احكام هذه المحاكم تستأنف لدى محكمة استئناف بغداد ، باعتبار ان
مدينة بغداد كانت مركز الولاية ، وان مدينة الموصل كانت مركز لواء
مرتبطاً بولاية بغداد ، لان محاكم الاستئناف فتحت في مراكز الولايات فقط .
وكان يشرف على إدارة هذه المحاكم من الوجهة الادارية نظارة العداية ، وليس
للادارة المحلية أي حق بالتدخل في شؤون المحاكم .

(١) محاكم نظاميه نك تشكيلات قانوني طبع سنة ١٣٣٥ .

الدستور العثماني (قانونه الأساسي)

لسنة ١٢٩٣ هـ

لم تنفذ الدولة العثمانية من المناهج والخطط الاصلاحية في إدارة شؤونها الداخلية ، والتي جاء ذكرها في خط كاخانة الصادر سنة ١٨٣٩ م والتي كانت الدولة العثمانية قد أيدتها بفرمان الاصلاحات لسنة ١٨٥٦ م إلا الشيء اليسير القليل ، لأن تنفيذ تلك الاصلاحات كان متعذراً على العثمانيين لا سيما في ذلك الزمان ، حين كان المسلمون يحسبون النصارى أخط منهم وأدنى من أن يساووهم في شيء في حين ان النصارى أنفسهم كانوا يرجعون في كثير من شؤونهم لآراء رؤسائهم الدين وأحكامهم .

على ان النصارى استفدوا الخدمة العسكرية ، وان يسيروا فيها جنباً الى جنب مع مواطنيهم المسلمين ، وخافوا مغبة هذا الاختلاط ، بحيث ارتضوا ان يؤدوا البديل العسكري ، ليعفوا بادائه من الخدمة الفعلية فأرجعوا الجزية الملقاة مغيراً اسمها ، أما أعضاء المجالس الادارية والمحاكم المدنية التي انشئت في عهد صدارة كل من عالي باشا وفؤاد باشا وجعلوا الأعضاء من المسلمين والنصارى غير أنهما لم يراعيا نسبة الأعضاء من ابناء المذاهبين الى عدد الأهلين (١) .

فأصبحت حالة الدولة العثمانية في أواخر عهد السلطان عبدالعزیز في موقف مخوف بكمير من المخاطر ، فكانت الاضطرابات والثورات ناشبة في انحاء كثيرة من السلطنة ، وقد اغتنمت الدول الأوروبية فرصة ارتباك الدولة وعجزها عن اقرار الأمن في داخلية بلادها ؛ فقامت تملي عليها مقترحاتها بشأن صيانة حقوق الأقليات المسيحية بلهجة الأمر .

أما روسيا فكانت تعمل تحت طي الخفاء على إثارة القلاقل في وسط هذا

(١) تاريخ التمدن الحديث من ٢١٤ .

الجو المتلبد الغائم المملوء بجميع انواع المهالك ، فقرر اولو الشأن خلع السلطان عبدالعزيز لعدم اهتمامه باصلاح شؤون الدولة وسوء تصرفاته العظيمة ، وتبذيره اموال الدولة ، وعدم تنفيذه معظم الأسس والمناهج الاصلاحية . كما أن الاضطرابات الداخلية كانت قائمة على ساق وقدم في جميع انحاء البلقان ، حتى بلغت حدود بلاد البلقان كما ان اماره صربية طلبت ان تتحول امارتها الى مملكة مستقلة ، واخذت تستعد لاعلان الحرب ، وكذلك بلغاريا ثارت فتتفقم الخطب ، وساد الاضطراب في المملكة العثمانية وأصبح العقلاء والمفكرون من ابناء البلاد ينظرون الى هذه الحالة نظرة اليأس والقنوط ، فدخل ربيع سنة ١٢٧٦م وبلغاريا والجليل الاسود وولاية البوسنة والهرسك تتقد بنيران الثورة ، وامارة الصرب قد تهيأت للحرب بمعاونة روسيا . ففي هذه الظلمات المدهمة انبثق نور ضعيف من منزل مدحت پاشا مجمع عقلاء الاحرار وكان مدحت پاشا يفكر في وسيلة لانقاذ الدولة وقد اتي سفير انكلترا وأسر اليه رأيه في جعل الحكومة العثمانية دستورية لانها اذا ظلت سائرة على هذه الخطة ذهبت الى الدمار . واطهر مدحت پاشا امله ان انكلترا تأخذ بيده في تأييد هذا الطلب فأجابه السفير جواباً مبهماً لكنه شجعه على عادة رجال السياسة في مثل هذه الحال .

وقد تجمهر العلماء في الاستانة وتصدوا للامير يوسف عز الدين نجل السلطان عبدالعزيز في طريقه الى نظارة الخريفة وتقدموا اليه ، وطلبوا منه ان يبلغ والده السلطان ان الشعب يطالب بعزل محمود نديم پاشا الصدر الاعظم ، وحسن فهمي افندي شيخ الاسلام ، فأجاب السلطان هذا الطلب فعملها وولي محمد رشدي پاشا الصدارة وحسن خير الله افندي للمشيخة ، واكن حالة الدولة لم تتحسن بل اخذت تزداد تعقداً ، والناس لا يزدادون بذلك إلا طلباً للدستور على اسان العلماء والمفكرين واخذوا ينادون على رؤوس الملائكة : (ان القرآن وتعاليمه تأمن بالشورى ومن خالفها لا تجب طاعته) . فأصبح مركز السلطان في خطر وما

زالوا حتي خلعهوه في يوم ٧ جمادي الاول سنة ١٢٩٣ هـ الموافقة ٣٠ مايس ١٨٧٦ م وبوبيع بالخلافة والسلطنة بعده ابن اخيه السلطان مراد الخامس بن السلطان عبد الحميد وحكم البلاد ثلاثة وتسعين يوماً فقط ، وتنحى هو الآخر عن العرش بسبب الاختلال الذي طرأ على عقله ، فخل محله أخوه السلطان عبد الحميد في ١١ شعبان ١٢٩٣ هـ الموافقة ٣٠ اغستوس سنة ١٨٧٦ م وكان قد سبق لمحدث باشا ان فاوض الامير عبد الحميد بنفسه عندما ابلغه هو والصدر الاعظم محمد رشدي باشا قرار اولي الشأن ببيعته سلطاناً ، على شرط ان يعلن الدستور ، حتى تثق الدول الاوربية من حسن نوايا الدولة العثمانية فوافق الامير عبد الحميد على ذلك . وعندما جلس على عرش السلطنة وبايعه بالخلافة والسلطان اولو الشأن خاطبهم قائلاً : « أشكر اسمك تهانثكم ولا أشتهي شيئاً غير تقدم بلادنا وإراحة رعيقتنا وسترون من أعمالنا ما يؤيد وعدنا بالاصلاح » .

هكذا تظاهر السلطان عبد الحميد في أول يوم من حكمه ، ولكن لم تمض مدة قصيرة على تبوءه العرش حتى ضم اليه جميع العناصر الرجعية ، وعينهم في مناصب خطيرة في الدولة ، فأعترض مدحت باشا على هذه المبادرة ، واحتج ونصح فلم يجد ذلك نفعا . فأخذ هؤلاء الرجعيون من حزب التقهقر يقاومون الاحرار وقد كانت دسائسهم هذه فاتحة عصر الاستبداد ، فأغروا السلطان على التخلص من مدحت باشا فلم ينجحوا (١) .

اللجنة التأسيسية لوضع الدستور

أخذ السلطان عبد الحميد يحاطل في قضية وضع الدستور (قانون اساسي) للبلاد ، ولكن مساعي مدحت باشا أجبرت السلطان على تأليف لجنة تأسيسية لتدقيق مسودة الدستور ، التي كان مدحت باشا قد وضعها ، فتألفت هذه اللجنة برئاسة

(١) مشاهير الشرق لجرجي زيدان ج ١ ص ٣٦٥ ، ٣٧٣ .

(سرور پاشا) ، وكانت مؤلفة من ثلاثة اعضاء غن الطوائف المسيحية وستة عشر عضواً من كبار موظفي الدولة ، ونقر من كبار القادة العسكريين ، فاجتمعت هذه اللجنة في الباب العالي (مقر الصدر الاعظم) في يوم ٢٤ أيلول سنة ١٨٧٦م واستمرت تتناقش في مواد الدستور ، واشتد الجدل بين اعضائها ، وكانت الاكثية من اعضاء هذه اللجنة من منتسبي حزب (تركيا الفتاة) بقودهم مدحت پاشا وقد اقرت بعض المواد . وبعد ذلك تولى مدحت پاشا رئاسة اللجنة ، فواصلت هذه اللجنة اعمالها ليلاً ونهاراً لانجاز الدستور ، وقد تم ذلك ، ولما عرض الدستور على السلطان طلب أن يعرض الدستور على مجلس الوزراء لتنقيحه فأجابه مدحت پاشا : « ان هذا القانون قد يكون في حاجة الى التنقيح ولكن عرضه على مجلس الوزراء لتنقيحه ، يستغرق زمناً لا تسمح به حالة الدولة لان الاخطار التي تحيط بالدولة تدعو الى المبادرة في نشر الاصلاحات ، وتسكين الخواطر إرضاء للدول التي تهددنا بعقد المؤتمر الدولي الذي قررت عقده في الاستانة ، حتى أصبحنا وليس لنا إلا احد امرين : اما ان نعلن الدستور وننشر الاصلاحات قبل عقد المؤتمر فلا يبقى للدول حجة علينا ، او نؤخر اعلانه فينعقد المؤتمر وتقرر المراقبة على أعمالنا . فاذا تأجل عقد مجلس المبعوثان لا يبقى لنا إلا الدخول في وصاية الدول شئنا أم أبينا » (١) .

وكانت الأسس والمبادئ التي يبنى عليها الدستور العثماني مقتبسة من الدستور الفرنسي ، ومن أهم مواده : (١) مسؤولية مجلس الوزراء أمام مجلس الامة المؤلف من مجلسين (أ) مجلس الاعيان ويجري تعيين أعضائه من قبل جلالة السلطان (ب) مجلس المبعوثان ويختب اعضاءه من قبيل افراد الشعب . (٢) استقلال القضاء . (٣) الحرية الشخصية وحرية الدين والعقيدة وحرية الاجتماعات العامة وحرية المطبوعات والنشر . « ٤ » المساواة على انواعها .

«٥٥» صيانة الملكية . «٦٤» توسيع صلاحيات الادارة المحلية . «٧» تطبيق التعليم الابتدائي الازاي . «٨» كيفية انتخاب المبعوثان واجتماع مجلس الامسة . «٩» كيفية وضع الضرائب وجبايتها وكيفية صرفها وغير ذلك من المسواد الاخرى «١٥» .

على ان السلطان وحاشيته لما رأوا قوة حجة مدحت باشا في مسألة المبادرة في إعلان الدستور ، وافقوه على وجوب السرعة في إعلان الدستور ، لكنهم اشترطوا تعديلا في المادة ١١٣ المتعلقة بظهور التمرد أو الخلل في بعض الولايات فقد جاء في المادة المذكورة ما نصه : « انه يحق للحكومة ان تعلن الادارة العرفية موقتاً اي تبطل القوانين والنظامات » فطلبوا ان يضاف الى هذه المادة فقرة وهي : « ان الذين يثبت بواسطة تحقيقات الضابطة الصححية أنهم سبب في اختلال امنية الحكومة فلا حضرة السلطانية وحدها الحق ان تخرجهم من المالك المحروسة وتبعدهم عنها » .

فقبل مدحت باشا هذا التعديل رغبة منه في سرعة العمل . ولان التعديل المشار اليه يتعلق بالولايات .

اعلانه الدستور في ابهرد العثمانية

ولكن السلطان لم يدخر وسعاً في تقريب مدحت باشا وترقيته ؛ فلما استقال محمد رشدي باشا من الصدارة لشيخوخته سنة ١٨٧٦ م اسندت الصدارة الى مدحت باشا فكان أول شيء أجراه عند ذلك تعجيل اعلان الدستور وعقد مجلس المبعوثان ؛ وقد لاقى مدحت باشا مقاومة شديدة من الرجعيين الذين كانوا يقاومون فكرة وضع دستور للبلاد ، وقد اشتد الخلاف بين مدحت باشا وبين رجال المايين « البلاط » على قضية اعلان الدستور وتعيين ولاية مسيحيين وادخال غير المسلمين في المدارس الحربية

وبعد أخذ ورد تمكن رجال المابين من تأجيل قضية تعيين الولاة المسيحيين الى وقت آخر ؛ ولكنهم اتفقوا مع مدحت باشا على المبادرة الى إعلان الدستور . ففي يوم ٢٤ كانون الاول سنة ١٨٧٦ م اعلن الدستور بصورة رسمية في حفلة اقيمت في الباب العالي حضرها الوزراء والاعيان والعلماء ورجال الدين والرؤساء الروحيون واطلق مئة مدفع ومدفع ؛ فعلم الناس ان الدستور قد اعلن ؛ وكان يوماً مشهوداً في جميع انحاء الامبراطورية العثمانية « ١ » ؛ باعتبار ان الدولة العثمانية ستنتهج في سياستها الداخلية على مبدأ الحرية والمساواة والعدالة والاخوة ، على ان أحكام هذا الدستور لم تدم سوى سنة وبعض السنة ، لان السلطان عبد الحميد أوقف أحكامه وبقي يحكم البلاد حكماً مطلقاً حتى سنة ١٩٠٨ م حيث اعلن الدستور في البلاد العثمانية مرة ثانية ثم خلع السلطان عبد الحميد .

على ان السلطة القضائية نالت بعض الاستقلال في شؤونها في عهد السلطان عبد الحميد .

وكان ملاك المحاكم الشرعية والمدنية في الموصل في سنة ١٨٩٠ م الموافقة لسنة ١٣٠٨ هـ على الوجه الآتي :

١ - المحكمة الشرعية : القاضي . معروف عارف افندي

المفتي : محمد افندي

رئيس الكتاب : عبد الحافظ رشدي افندي .

٢ - محكمة الحقوق البدائية :

وكانت مؤلفة من معروف عارف افندي قاضي الموصل رئيساً ، بالإضافة الى الى وظيفته الأصلية وعضوية كل من : يحيى بك عن المسلمين وفتح الله افندي يوسفاني عن المسيحيين ورشيد افندي العضو الاحتياطي - اعضاء ملازمي - .

٣ — محكمة الجزاء البدائية :

الرئيس شاغر . وعضوية كل من صالح افندي السعدي عن المسلمين وعبد العزيز افندي عبدالنور عن المسيحيين وسعد الدين افندي العضو الاحتياطي .

٤ — معاون المدعي العام : يميني افندي .

٥ — حكام التحقيق — مستنطق — :

حاكم التحقيق الاول عبدالرحمن افندي الرمضاني ، حاكم التحقيق الثاني قاسم افندي آل عزو .

٦ — محكمة التجارة البدائية :

كان يرأسها رئيس محكمة الحقوق البدائية وأعضاؤها كل من السادة : عبدالله جلبي الجومرد ، فتحي جلبي عن المسلمين ، أنطون افندي عبدالنور عن المسيحيين ورحيم افندي عن اليهود .

٧ — مأمور الاجراء : ادريس خالص افندي العمري .

٨ — كاتب العدل : أحمد سامي افندي اليازرجي ومعاونيه يوسف افندي .

٩ — رئيس كتاب محكمة الحقوق البدائية والجزائية : محمود خيري افندي

العمري «١» .

وفي سنة ١٨٩٤ م الموافقة لسنة ١٣١٢ هـ ألغيت محكمة التجارة البدائية في الموصل ودورت أعمالها وواجبائها الى محكمة الحقوق البدائية ؛ وأصبح ملاك محاكم الموصل كما يأتي :

١ — المحكمة الشرعية : القاضي : أمين افندي .

المفتي : محمد افندي .

أمين الفتوى : يوسف افندي الرمضاني .

رئيس الكتاب : السيد عبدالحافظ رشدي افندي

مدير أموال الايتام : محمد افندي خسرو

٢- محكمة الحقوق البدائية :

وكانت مؤلفة من : أمين افندي قاضي الموصل رئيساً ، بالإضافة الى وظيفته الاصلية ، وعضوية كل من السادة : يوسف افندي الرمضاني عن المسلمين ومصور افندي آدمو عن المسيحيين ومحمد رشيد افندي العضو الاحتياطي .

٣- محكمة الجزاء البدائية :

كانت متشكلة من : رؤف بك رئيساً ، وعضوية كل من : صالح افندي السعدي عن المسلمين وعبدالعزیز افندي عبدالنور عن المسيحيين وتوفيق بك الجليسي العضو الاحتياطي .

٤- معاون المدعي العام للبدانة : موسى كاظم افندي الياجه جي .

٥- حاكم التحقيق الاول عبدالرحمن افندي الرمضاني ، وحاكم التحقيق الثاني قاسم افندي آل عزو .

٦- رئيس كتاب محكمة الحقوق والجزاء البدائية : محمود حمدي افندي العمري .

٧- كاتب العدل : أحمد سامي افندي اليازه جي .

٨- مأمور الاجراء : ادريس افندي العمري (١) .

وبعد سنة ١٣١٢ هـ أصبحت الحاجة ماسة الى فتح محكمة استئناف في الموصل ففتحت سنة ١٣١٧ هـ وفي سنة ١٣٢٥ هجرية أصبح ملاك المحاكم الشرعية والمدينة في الموصل كما يأتي:-

١- المحكمة الشرعية : القاضي (نائب الشرع) : السيد عمر خلوصي افندي .

المفتي : محمد افندي .

أمين الفتوى : يوسف افندي الرمضاني .

(١) سالنامه الموصل لسنة ١٣١٢ ص ١٢٨، ١٢٩ .

رئيس الكتاب : محمد علي فاضل افندي آل
عبدالحافظ

مدير أموال الايتام : محمد افندي خسرو .

٢- اللجنة العدلية لولاية الموصل [انجمن عدلية] :

وكانت مؤلفة من : ضياء افندي مفتش العدلية رئيساً ، وعضوية كل من : عمر خلوصي افندي قاضي الموصل ، ورئيس محكمة الاستئناف الحقوقية ، ومحمود بك رئيس محكمة الاستئناف الجزائية (محكمة الجنايات) ، وعبدالله مشوكت افندي مدعي عام الاستئناف ، وناجي افندي رئيس محكمة الحقوق البدائية ، وعمر لطفي افندي رئيس محكمة الجزاء البدائية ، وأشرف افندي معاون مدعي العام للبدائية .

وكانت هذه اللجنة تعقد جلساتها مرة في كل اسبوع تنظر في أمر تعيين الموظفين والكتابة التي تحتاجهم المحاكم ، ثم تنظر أيضاً في قضايا نقل وعزل الموظفين ؛ ثم تقدم الاقتراحات عن حاجة الولاية الى فتح محاكم جديدة الى نظارة العدلية .

٣- محكمة الاستئناف الحقوقية :

كانت مؤلفة من : عمر خلوصي افندي قاضي الموصل رئيساً بالإضافة الى وظيفته الاصلية ؛ وعضوية كل من : سعيد افندي آل قاسم آغا ، وصالح افندي السعدي ، وداود افندي يوسفاني ، ويوسف افندي سنبل .

٤- محكمة الاستئناف الجزائية [محكمة الجنايات] :

وكانت مؤلفة من : محمود بك رئيساً ، أما الاعضاء فهم أعضاء محكمة الاستئناف الحقوقية ، ومن توفيق افندي العضو الاحتياطي (أعضاء ملازمي) ومن رئيس كتاب وأربعة كتبة للضبط .

٥- محكمة الحقوق البدائية :

كانت متشكلة من : ناجي افندي رئيساً ، وعضوية كل من : عبدالرحمن افندي

الرمضاني ، ونعوم افندي يوسفاني ، وفائق افندي العضو الاحتياطي .

٦ — محكمة الجزاء البدائية :

و كانت مؤلفة من : عمر لطفي افندي رئيساً . أما الأعضاء فهم : أسعد افندي آل بكر افندي ، وانطون افندي زبوني ، ورؤف افندي المفتي العضو الاحتياطي . ومن رئيس كتاب ومن ثلاثة كتبة للضبط .

٧ — المدعي العام للاستئناف :

عبدالله شوكت افندي .

٨ — نائب المدعي العام للبداية :

أشرف افندي .

٩ — حكام التحقيق :

الحاكم الأول : عبدالغني افندي ، والحاكم الثاني : صبري افندي .

١٠ — مأمور الاجراء :

رشيد افندي آل علي ياور افندي .

١١ — كاتب العدل :

أحمد سامي افندي اليازيجي . ومعاونيه مدحت افندي آل يوزدرهم .

١٢ — الهيئة الاتهامية : (حكام الاحالة) (١)

هي هيئة قضائية كانت تتألف من ثلاثة حكام من المحاكم البدائية ، يرأسهم أقدم الحكام ، وكانت هذه الهيئة تعقد جلساتها لتدقيق أوراق التحقيق للدعوى الجنائية ، المحالة اليها من قبل حكام التحقيق فتتظر هذه الهيئة بمحضر التحقيق فقط . فاذا وجدت الأدلة متوفرة لاتهام الموقوف تصدر قرار الاتهام وتبلغ صورة

(١) سالنامه الموصل لسنة ١٣٢٥ .

منه الى الموقوف وتحيل القضية الى محكمة الجنايات لاجراء المرافعات . واذا لم تجد الهيئة المذكورة أدلة كافية لاتهام الموقوف تصدر قراراً بالافراج عن الموقوف وإطلاق سراحه وسد الدعوى .

ومن واجباتها أيضاً إكمال التحقيق ، اذا وجدت في محضر التحقيق نواقص يقوم أحد أعضاء هذه الهيئة بمهمة حاكم التحقيق فيكمل النواقص الموجودة في الأوراق (١) . وكان يشرف على هذه المحاكم من الوجهة الادارية نظارة العدلية والمذاهب فقط ، أما الشئون القضائية فانها كانت مستقلة كل الاستقلال .

وكانت أحكام المحاكم البدائية الموجودة في مدينة الموصل ، وفي الألوية والأفضية المربوطة بولاية الموصل تستأنف لدى محكمة استئناف الموصل ، أما القضايا الجنائية فكانت تحسم من قبل محكمة الاستئناف الجزائية باعتبارها محكمة جنائيات ، وتميز أحكامها لدى محكمة التمييز العليا في الاستانة (العاصمة) .

وبعد إعلان الدستور العثماني سنة ١٩٠٨ م اهتمت الحكومة العثمانية في إصلاح المحاكم والقضاء وجعلها في مستوى راق جداً أوجب كسب ثقة المواطنين العثمانيين بنزاهة القضاء وحياده واستقلاله .

وقد نص الدستور العثماني في المادة الثمانية ما يأتي : — « ان الحكم المعينين ببراءة سلطانية سامية لا ينزلون من مناصبهم من جراء الأحكام التي يصدرونها ، وأن ترفيعهم وتحويلهم وعزلهم وإحالتهم على التقاعد يجري وفق القانون الخاص بالحكام والقضاء » .

وجاء أيضاً في المادة السادسة والثمانين من الدستور العثماني : — « ان المحاكم العثمانية على اختلاف درجاتها مستقلة في شئونها القضائية ومصونة من كل تدخل من قبل أية سلطة كانت في الدولة » (٢) .

(١) اصول محاكمات جزائية قانوني ص ١٥٢ .

(٢) القانون الاساسي العثماني .

واستناداً الى قانون انتخاب وتعيين الحكام شرعت نظارة العدالة بتنسيق المحاكم المدنية فاستبدلت طريقة انتخاب أعضاء المحاكم بطريقة التعيين وجعلته أساساً لاختيار أعضاء المحاكم واشترطت في التعيين التخرج من كليات الحقوق والمقدرة والكفاءة وحسن الشهرة وخصصت لرؤساء المحاكم وأعضائها رواتب ضخمة تتناسب مع واجباتهم الخطيرة . ثم نسقت الموظفين القداماء وأحلت محلهم عناصر مثقفة بغية نشر العدل بين المواطنين « لأن العدل أساس الملك » .
ومما لا شك فيه أن هذه الإصلاحات الجوهرية التي قامت بها « نظارة العدالة والمذاهب » في القضاء والمحاكم بعد إعلان الدستور العثماني سنة ١٩٠٨ م عادت بفوائد كبيرة على البلاد .

فكان نصيب المحاكم المدنية في الموصل قسماً وافراً من الإصلاح . فعينت نظارة العدالة المحاكم فائق بك رئيساً لمحكمة الاستئناف في الموصل ، فأجرى هذا الرئيس إصلاحات مهمة جداً في المحاكم المدنية . ولا يزال عدد كبير من الموصليين الذين يعرفون هذا الرئيس بذكروته بكل تقدير الى يومنا هذا ، نظراً الى مقدرته العالية ونزاهته وطهارة ضميره وحياده في أحكامه . كما أن نظارة العدالة عينت أعضاء المحاكم المدنية على اختلاف درجاتها في الموصل من حملة شهادات كلية الحقوق ومن مارسوا مهنة القضاء والحاماة مدة طويلة .

ولقد سجل الحاكم فائق بك رئيس محكمة استئناف الموصل صفحة خالدة في تاريخ القضاء لمدينة الموصل . وقد ظهرت مواهب هذا الرجل ونزاهته في قضية مقتل المرحوم الشيخ سعيد السليمان في الموصل .

ان مقتل الشيخ سعيد وعدداً من ذويه في الموصل كانت من الحوادث الحزنة في تاريخ الموصل الحديث ، ذهب ضحيتها عدد كبير من الأبرياء . ففي اوائل إعلان الدستور العثماني سنة ١٣٢٤ - ١٣٢٦ هـ الموافقة ١٩٠٨ م في البلاد العثمانية قبض على زمام الحكم زعماء جمعية « الاتحاد والترقي » وشرع هؤلاء الزعماء

يبتشون بأنصار السلطان عبدالحميد ومنسوبيه ، ويدبرون المكائد لاغتيالهم بطرق شتى ، وكان المرحوم الشيخ سعيد من محسوبي السلطان عبدالحميد ، وله كلمة نافذة لدى السلطان وكان السلطان يعتمد عليه كل الاعتماد .

وبعد إعلان الدستور ، استدعت حكومة الاستانة الشيخ سعيد وطلبت منه الحضور اليها . فمر بطريقه الى الاستانة من الموصل ونزل فيها واقام في دار تقع قرب سسراي الحكومة ، لمدة معينة ، ثم يواصل سفره الى العاصمة [الاستانة] .

وفي مساء اليوم الثاني من عيد الاضحى لسنة ١٣٢٧ هـ حصل نزاع بين أحد افراد الجندرية الخيالة [استرسوار] من الاكراد وكان مثلاً فتعرض لامرأة بينما كان الازدحام على أشده في ساحة [باب الطوب] فتوسع هذا النزاع بين الجندرية الاسترسوار وبين الاهالي ، فتفاقم الأمر وتجمع افراد الجندرية [الاسترسوار] وتحصنوا في ثكنة الجندرية ، وأخذوا يطلقون الرصاص من بنادقهم على الاهالي ، فقابلهم الاهلون بالمثل واستمر إطلاق النار بين الطرفين طول الليل ، مما أدى الى وقوع اصابات من الجانبين وقد حاول الفريق زكي باشا الحلبي والي الموصل وقائدها العسكري حينذاك إرجاع النظام الى نصابه فلم يفلح ، وذهبت جهوده سدى ، وكان [علي سعيد بك] رئيس أركان الجيش من زعماء جمعية الاتحاد والترقي ومعتمدها في الموصل ، أراد ان يستغل هذه الفتنة لغايات حزبية وقد سبق أن ذكرنا بأن زعماء هذه الجمعية كانوا قد قرروا إبادة جميع الأشخاص الذين كانوا يساندون السلطان عبدالحميد .

وعندما سئل [علي سعيد بك] عن رأيه بخصوص استعمال قوة الجيش لارجاع الامن الى نصابه ، كان جوابه على ذلك الى زكي باشا والي الموصل : « ان استعمال القوة العسكرية في إخماد هذه الثورة لا يجدي نفعا وربما يزيد الحالة وخامة ويعرض عوائل الضباط القاطنين في داخل البلد الى القتل من قبل الاهالي الثائرين » .

وفي صباح اليوم الثاني من وقوع الفتنة انتشرت شائعة بين الاهالي المتجمهرين مفادها : ان ما وقع من التجاوز على الاهالي من قبل الجندرية كان بايحاء من المرحوم

الشيخ سعيد . فهاجت الجماهير وتسليح الناس وهجموا على الدار التي كان يقيم فيها
المرحوم الشيخ سعيد ، وعندما تفاقمت الحالة واشتد الخطر أراد الشيخ سعيد ان
يلتجئ الى دار الحكومة القريبة من منزله ، وعندما اراد الدخول الى سراي الحكومة
اغلقت الابواب في وجهه عمداً ، فهجم عليه أحد الثائرين فأرداه قتيلاً ، وقد قتل عدد
من اتباع الشيخ في الدار حينها هاجمها الثوار ونهبوا ما فيها . فعمت الثورة في المدينة
وأخذ بعض المفرضين ينتهزون هذه الفرصة فهجموا على مخازن بعض الاشراف ونهبوا
ما فيها ، وكذلك بعض الدور ، فسادت الفوضى في المدينة وعم الاضطراب وأصبح
كل فرد غير آمن على داره وحياته وماله .

ومما لا شك فيه أن المسؤول عن وقوع هذه الكارثة هو علي سعيد بك رئيس
أركان الجيش وبعض نفر من اذئاب جمعية الاتحاد والترقي لان علي سعيد بك لو تعاون
مع زكي باشا والي الموصل وتداخل الجيش في إخماد هذه الفتنة يوم وقوعها ، لما وقعت
هذه الكارثة في مدينة الموصل .

فاودع أمر تحقيق هذه القضية الى القضاء وتولى فائق بك رئيس محكمة الاستئناف
الجديد محاكمة المتهمين في هذه القضية المتشعبة ، وكان عدد المتهمين فيها يربو على الالف
شخص وعدد شهود الحق العام وشهود الدفاع يتجاوز بضعة المئات وقد حسمت هذه
القضية محكمة استئناف الموصل الذي كان يرأسها فائق بك وفق الحق والعدل بمدة ستة
أشهر ، وكانت تعقد جلساتها العلنية في البهو الارضي من سراي المتصرفية الحالية .
وكان ملاك محاكم الموصل الشرعية والمدنية في سنة ١٣٣٧ هـ مؤلفاً على الوجه الآتي :

- ١- المحكمة الشرعية : القاضي : عمر خلوصي افندي .
- المفتي : محمد افندي .
- امين الفتوى : يوسف افندي الرمضاني .
- رئيس الكتاب : أحمد افندي الفخري .
- مدير أموال الايتام : جرجيس افندي خسرو .

٢- محكمة الاستئناف (الحقوقية والجزائية) :

وكانت متشكلة من الحاكم فائق بك رئيساً ، وعضوية كل من الحاكم الحاج حامد افندي والحاكم كامل افندي والحاكم عبدالمسيح افندي والحاكم حسنا نجمي افندي .

٣- محكمة الحقوق البدائية :

وكانت مؤلفة من الحاكم عبدالله عوني افندي رئيساً ، أما العضوان فهما الحاكم يوسف ضياء افندي والحاكم آرام افندي .

٤- محكمة الجزاء البدائية :

وكانت مؤلفة من الحاكم حسين حسني افندي رئيساً ، وعضوية كل من الحاكم عارف حكمة افندي والحاكم هارون افندي .

٥- الهيئة الاتهامية (حكام الاحالة) :

وكانت متشكلة من الحاكم يوسف ضياء افندي رئيساً ، وعضوية كل من الحاكم عارف حكمة افندي والحاكم آرام افندي .

٦- المدعي العام للاستئناف : عمر لطفي افندي ومعاونه الحاج خيرالله افندي .

٧- المدعي العام للبداية : أديب افندي الجراح .

٨- حاكم التحقيق الاول عارف افندي ؛ حاكم التحقيق الثاني داود وهي افندي .

٩- كاتب العدل : احمد سامي افندي اليازجي ومعاونه حسين افندي شنشل .

وفي سنة ١٣٣٠ هـ الموافقة ١٩١١ م كان ملاك المحاكم المدنية والشرعية

في الموصل على الوجه الآتي :

١- لجنة العدالة :

كانت مؤلفة من الحاكم صائب افندي رئيس محكمة الاستئناف رئيساً ، وعضوية كل من عبدالله عوني افندي رئيس محكمة الحقوق البدائية وحسين حسني رئيس محكمة الجزاء البدائية ومصطفى نوري افندي المدعي العام الاستئناف

وأديب افندي الجراح المدعي العام للبداية .

٢ — المحكمة الشرعية :

القاضي : محمد راغب افندي

المفتي : محمد افندي

أمين الفتوى : مصطفى افندي آل بكر افندي

رئيس الكتاب : السيد أحمد افندي الفخري .

٣ — محكمة الاستئناف :

و كانت مؤلفة من الحاكم صائب افندي رئيساً ، وعضوية كل من الحاكم محي الدين افندي والحاكم كامل افندي والحاكم حنا نجمي افندي والحاكم عبدالمسيح افندي والحاكم محمود افندي والحاكم شكري افندي العضوين الاحتياطيين .

٤ — المدعي العام للاستئناف : مصطفى نوري افندي ومعاونيه الحاج

خير الله افندي .

٥ — محكمة الحقوق البدائية :

و كانت متشكلة من الحاكم عبدالله عوني افندي رئيساً وعضوية كل من الحاكم يوسف ضياء افندي ، والحاكم آرام افندي .

٦ — محكمة الجزاء البدائية .

و كانت مؤلفة من الحاكم حسين حسني افندي رئيساً ، وعضوية كل من الحاكم عارف حكمة افندي والحاكم هارون افندي .

٧ — الهيئة الاتهامية .

و كانت مؤلفة من الحاكم يوسف ضياء افندي رئيساً ، وعضوية كل من الحاكم عارف حكمة افندي ، والحاكم آرام افندي .

٨ — محاكم التحقيق .

حاكم التحقيق الاول عارف افندي ، وحاكم التحقيق الثاني داود وهي افندي .

٩- كاتب العدل : أحمد سامي افندي اليازيجي .

١٠- مأمور الاجراء : ادريس افندي العمري ومعاونه اكرم افندي العمري .

وفي ١١ نيسان ١٩١٢ م الموافقة ١٧ جمادى الآخر سنة ١٣٣٢ هـ اصدر البرلمان النماني [قانون الدعاوى الصلحية] تسميلاً لحسم القضايا الحقوقية البدائية البسيطة ، وعلى اثر صدور هذا القانون تشكلت المحاكم الصلحية في الولايات النمانية ، فتأسست محكمة صلح في الموصل ، كانت تتألف من حاكم واحد ، يطلق عليه اسم (رئيس محكمة الصلح) وعين الحاكم مصطفى لطفي افندي ، ثم نقل وعين في محله الحاكم صديق مظهر افندي . واستمرت هذه المحاكم قائمة بواجباتها حتى الاحتلال البريطاني لمدينة الموصل في ٣ تشرين الثاني سنة ١٩١٨ م .

هذه نبذة مختصرة عن تاريخ المحاكم في الموصل على عهد الدولة العثمانية توضع لنا ما كانت عليه التشكيلات العدلية والقضائية في العراق عامة وفي مدينة الموصل خاصة عندما تسلم زمام إدارتها البريطانيون ويظهر للمدقق ان القضاء كان حينذاك على أنهم وجه من الانتظام وأبعد ما يكون عن التدخل من قبل السلطات الاخرى بل كان قائماً على الحق والعدل تمشياً مع الحديث الشريف [العدل أساس الملك] والله ولي التوفيق عليه توكلت واليه انيب .

(انتهى)

المصادر

- ١- العلم السامي
 - ٢- تاريخ التمدن الحديث لشارل سنيوبوس
 - ٣- تاريخ سياسي عصر حاضره اورپا اشارل سنيوبوس
 - ٤- مجلة الاحكام العدلية
 - ٥- محاكم نظاميه نك تشكيلاقي قانوني موققي
 - ٦- جزاء قانوني
 - ٧- أشهر مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر الجزء الاول لجرجي زيدان
 - ٨- سالنامه مدينة بغداد لسنة ١٢٧٥
 - ٩- سالنامه الموصل لسنة ١٣٠٨
 - ١٠- سالنامه الموصل لسنة ١٣١٢
 - ١١- سالنامه الموصل لسنة ١٣٢٥
 - ١٢- سالنامه الموصل لسنة ١٣٣٠
 - ١٣- قانون اساسي عثماني
 - ١٤- مخطوطات في مكتبة الاستاذ الفاضل السيد رؤف الغلامي
 - ١٥- أصول محاكمات جزائية قانوني
-

فهرست الأعلام

- أ -

- أبو بكر پاشا بن اسماعيل بن يونس : ٤
 ابراهيم پاشا الخديو : ١٤
 أحمد پاشا الجليلي : ١٥
 اسماعيل پاشا : ١٦، ١٥
 أحمد افندي القاضي : ٢٣
 أمين افندي : ٢٣
 أحمد جودت : ٢٤
 أحمد خلوصي : ٢٤
 أحمد حلمي : ٢٤
 أنطون عبدالنور : ٣٢
 ادريس خالص العمري : ٤٢، ٣٣، ٣٢
 أحمد سامي اليازجي : ٤٢، ٣٥، ٣٣، ٣٢
 أمين افندي القاضي : ٣٣، ٣٢
 أشرف افندي : ٣٥، ٣٤
 أسعد آل بكر افندي : ٣٥
 أنطون زبوني : ٣٥
 أحمد الفخري : ٤١، ٣٩
 آرام افندي : ٤٣، ٤١، ٤٠
 أديب الجراح : ٤٣، ٤١
 أكرم افندي العمري : ٤٢

- ب -

* * *

- ت -

توفيق الجليلي ، ٣٣

توفيق افندي ، ٣٤

- ث -

* * *

- ج -

جرجيس خسرو ، ٣٩

- ح -

حسين پاشا الجليلي ، ٧

حسن النائب ، ٧

حسن بن السيد ابراهيم الموصلي ، ٧

حسن الغلامي ، ٨

حسن بن أخي النقيب ، ٩

حافظ علي پاشا ، ١٤

حسن فهمي افندي ، ٢٧

حسن خير الله : ٢٧

الحاج حامد : ٤٠

حنان نجمي ، ٤١، ٤٠

حسين حسني ، ٤٢، ٤١، ٤٠

حسين شنشل ، ٤١

سعيد افندي آل قاسم اغا ، ٣٤
الشيخ سعيد السليمانى ؛ ٣٩، ٣٨، ٣٧
- ش -

شلومو افندي ، ٢٣
شكري افندي ، ٤١
- ص -

صالح افندي الدباغ ، ٢٣
صالح افندي السعدي ؛ ٣٤، ٣٣، ٣٢
صبري افندي ، ٣٥
صائب افندي ، ٤١، ٤٠

صديق مظهر ، ٤٢
- ض -

ضياء افندي : ٣٤
- ط -

طهاسب ، ٧
- ظ -

* * *

- ع -

عبد الباقي بن مراد ؛ ٦
علي الغلامي ، ٧
عبد الله بن السيد خليل البصير ؛ ٨
علي أبو القضايل ، ٨
عبد الحميد (السلطان) ؛ ٢٣، ١٩، ١٠

- خ -

خليل مفتش الاوقاف ، ٢٩
خير الله افندي : ٤١، ٤٠
- د -

داؤد سرسم : ٢٣
داؤد يوسفاني : ٣٤
داؤد وهي : ٤١، ٤٠
- ذ -

* * *

- ر -

رشيد افندي : ٣١
رحيم افندي : ٣٢
رؤف بك : ٣٣
رؤف المقتي : ٣٥
رشيد آل علي ياور : ٣٥
- ز -

الفريق زكي پاشا : ٣٩، ٣٨
- س -

سليمان القانوني : ٤
سليمان پاشا المجري ؛ ٤
سيف الدين من أعضاء شورى الدولة ، ٢٤
سرور پاشا ، ٢٩
سعد الدين افندي ، ٣٢

- ف -

فتح الله بن موسى بن علي بن قاسم العمري : ٦
 فؤاد پاشا [الصدر الاعظم] : ٢٦، ٢٣
 فتح الله يوسفاني : ٣١
 فتح جلي : ٣٢
 فائق افندي : ٣٤
 فائق بك : ٤٠، ٣٩، ٣٧

- ق -

قاسم افندي : ١٧
 قاسم آل عزو : ٣٣، ٣٢

- ك -

كامل افندي : ٤١، ٤٠

- ل -

* * *

- م -

مراد الثاني : ٥
 محمد شمس الدين الفتاري : ٥
 محمد افندي العمري : ٦
 محمد الغلامي : ٩، ٨، ٤٧
 محمد افندي الفخري : ٧
 محمود بن عبد الوهاب : ٨
 محمود افندي الغلامي : ٩

علي رضا پاشا ، ١٥، ١٤

عبد الرحيم يوسفاني ، ٢٣

عبد النبي ، ٢٣

عبد الباقي جلي : ٢٣

عبد العزيز (السلطان) ، ٢٣، ٢٦، ٢٧

عالي پاشا : ٢٤، ٢٣

علاء الدين بن عابدين ، ٢٦، ٢٤

علي حيدر ، ٢٥

عبد الحميد (السلطان) ، ٣٨، ٣١، ٢٨

عبد الحافظ رشدي ، ٣٣، ٣١

عبد العزيز عبد النور ، ٣٣، ٣٢

عبد الرحمن الرمضاني ، ٣٤، ٣٣، ٣٢

عبد الله الجومرد ، ٣٢

عمر خلوصي ، ٣٩، ٣٤، ٣٣

عبد الله شوكت ، ٣٥، ٣٤

عمر لطفي ، ٤٠، ٣٥، ٣٤

عبد الغني افندي ، ٣٥

علي سعيد ، ٣٩، ٣٨

عبد المسيح ، ٤١، ٤٠

عبد الله عوني ، ٤٢، ٤١، ٤٠

عارف حكمت ، ٤٣، ٤١، ٤٠

عارف افندي ، ٤١، ٤٠

- غ -

* * *

مصطفى آل بكر افندي : ٤١
 محمود خيرى العمري : ٣٣، ٣٢
 محمد رشيد : ٣٣
 موسى كاظم الباجه جي : ٣٣
 محمود افندي : ٤١ محمد علي فاضل : ٣٣
 محمود بك : ٣٤
 مدحت افندي يوزدرهم : ٣٥
 محمد راغب : ٤١ مصطفى لطفي : ٤٢

— ن —

اجي افندي : ٣٤ نعوم يوسفاني : ٣٤

— ه —

هارون افندي : ٤١، ٤٠

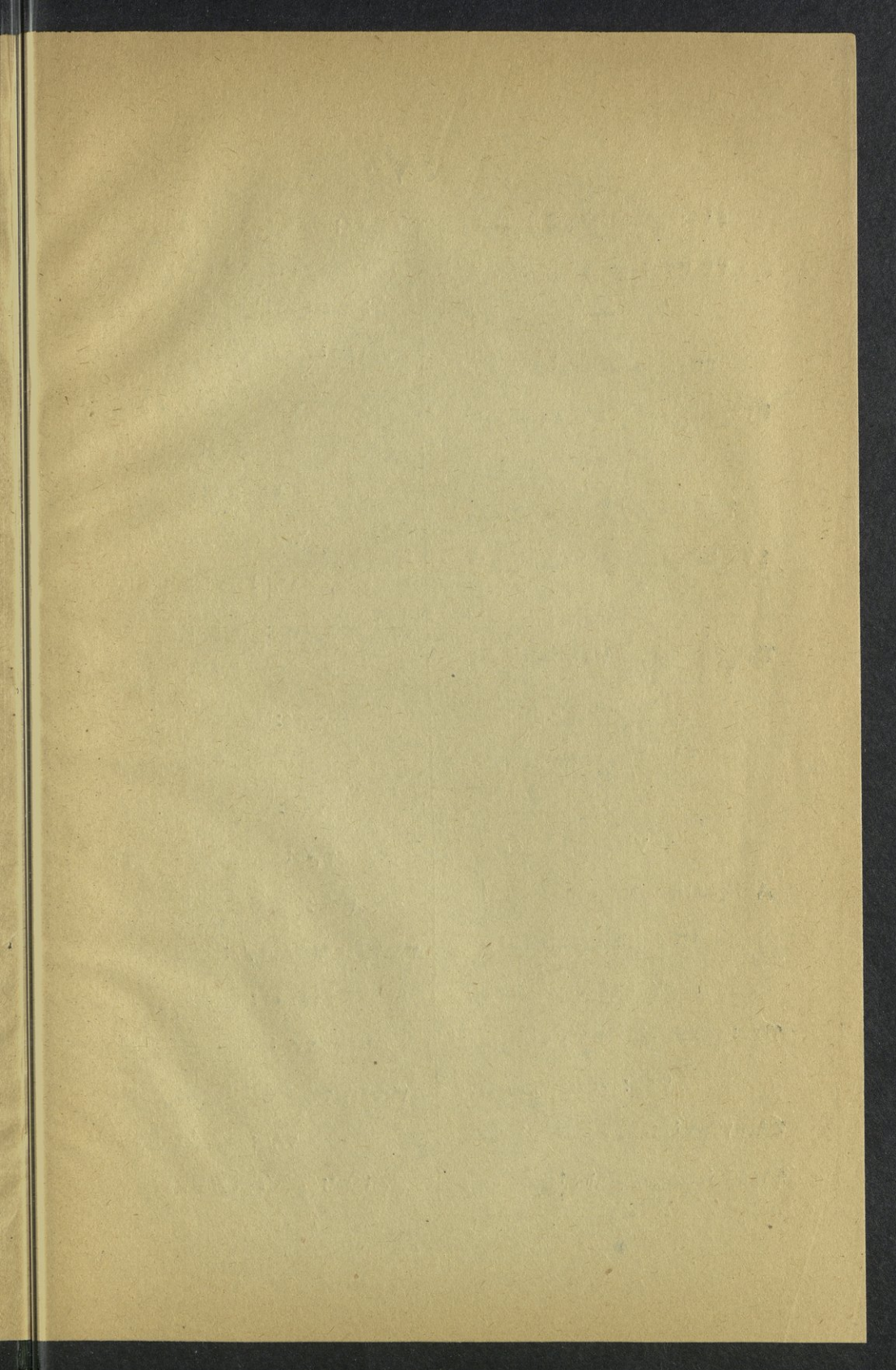
— ي —

يوسف النائب : ٧
 ياسين افندي بن محمود افندي : ٨
 يونس افندي المقي : ٢٣
 يوسف عز الدين : ٢٧
 يحيى بك : ٣١ يحيى افندي : ٣٢
 يوسف افندي : ٣٢
 يوسف افندي الرمضاني : ٣٩، ٣٣، ٣٢
 يوسف سنبل : ٣٤ يوسف ضياء : ٤١، ٤٠

مصطفى رشيد باشا الكبير : ١٠، ١١، ١٣، ٢٠، ٢٣
 محمد سعيد باشا آل ياسين افندي : ١٤
 محمد باشا انچه براقدار : ١٥، ١٤
 ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠
 محي الدين : ٤١
 محمد علي باشا : ١٤
 محمد باشا ميركور : ١٦
 محمد رشيد باشا : ١٦
 محمد افندي المقي : ٢٣، ٣٢، ٣٣

٤٢، ٤١

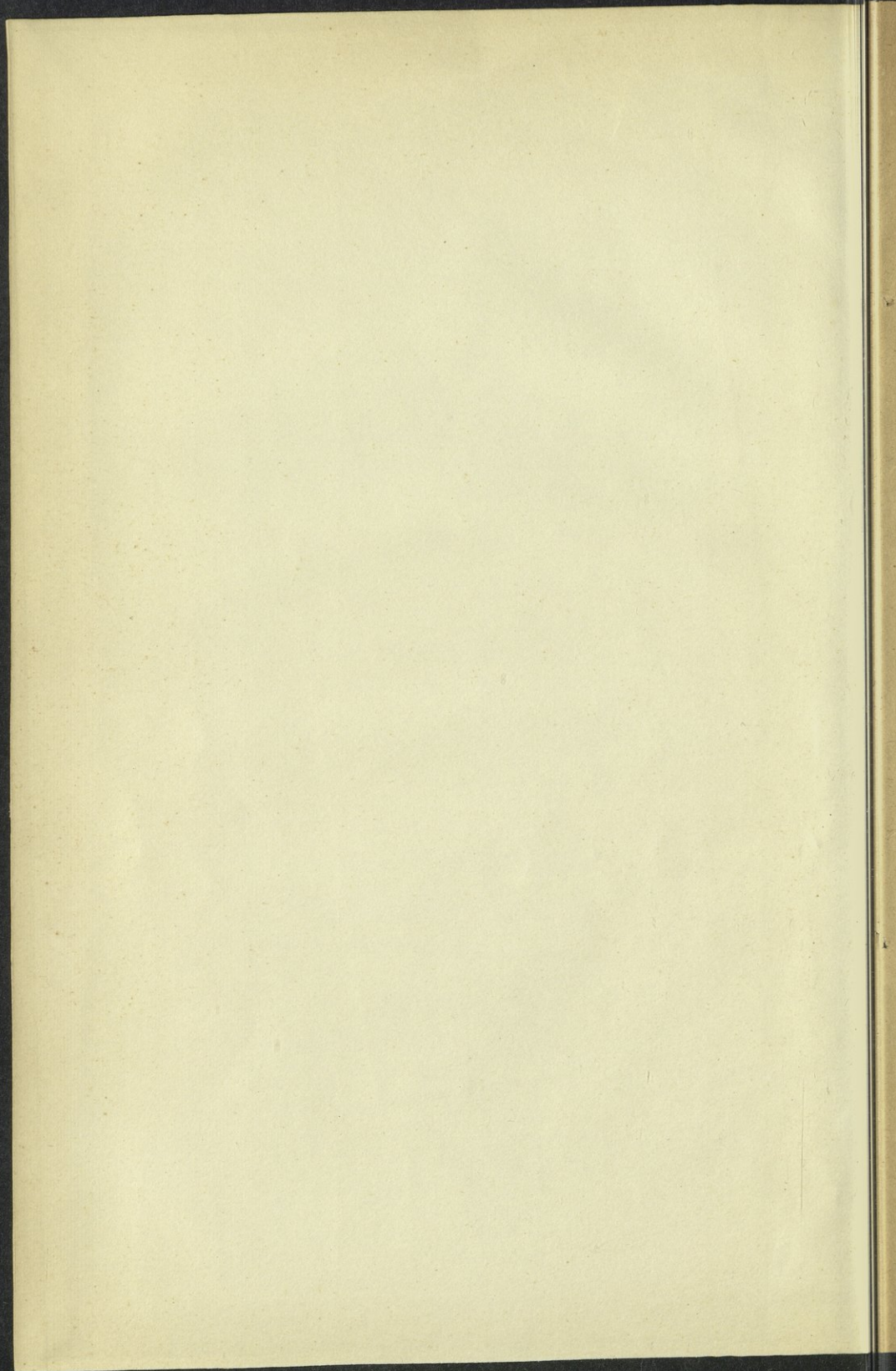
محمد سعيد افندي : ٢٣
 محمد جايي : ٢٣
 محمد أمين الجندي : ٢٤
 محمد افندي خسرو : ٣٣
 منصور افندي آدمو : ٣٣
 مدحت باشا : ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١
 مصطفى نوري : ٤١، ٤٠
 محمود نديم باشا : ٢٧
 محمد رشدي باشا : ٢٧، ٢٨، ٣٠
 مراد الخامس : ٢٨
 معروف عارف افندي : ٣١

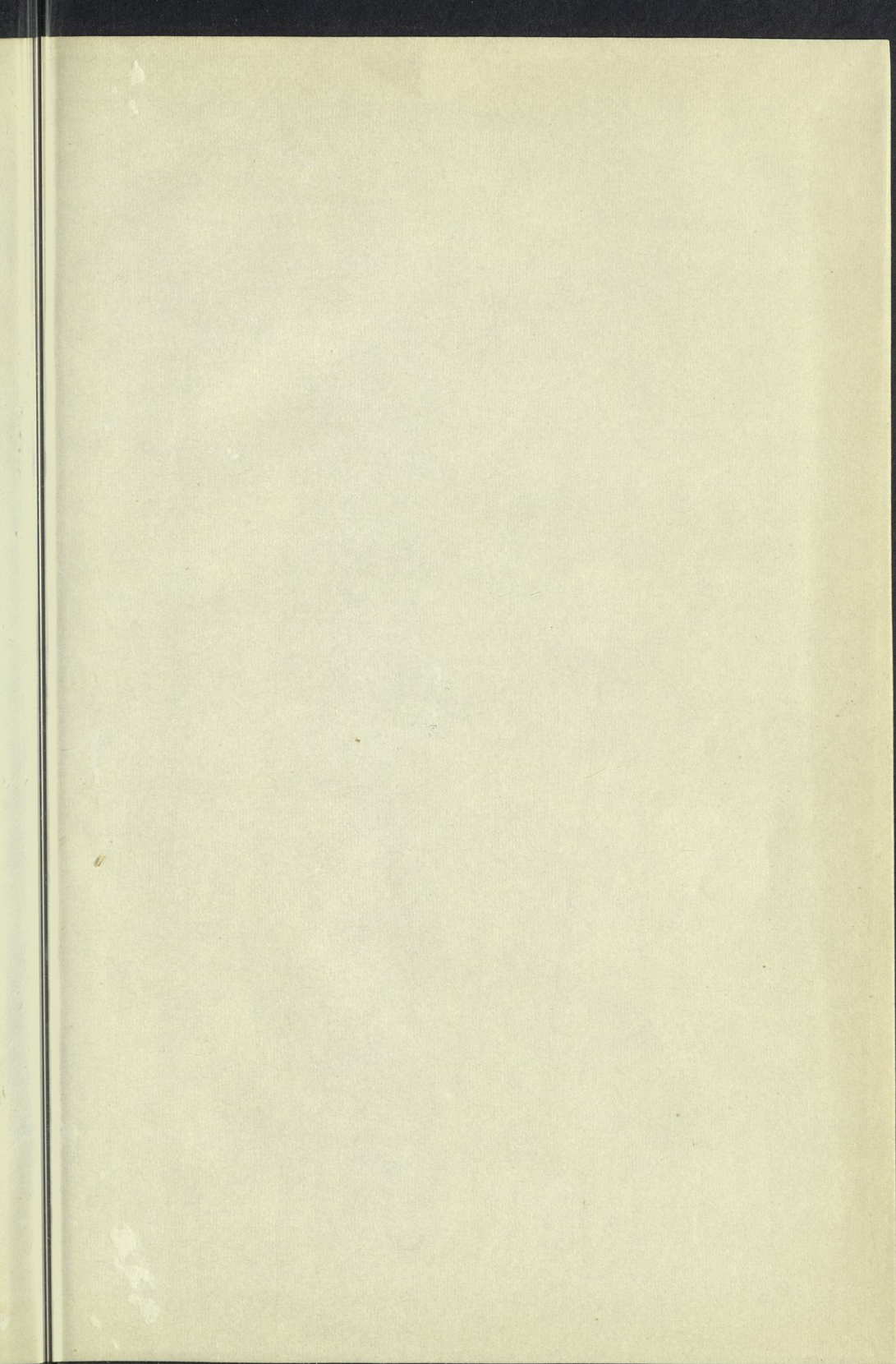


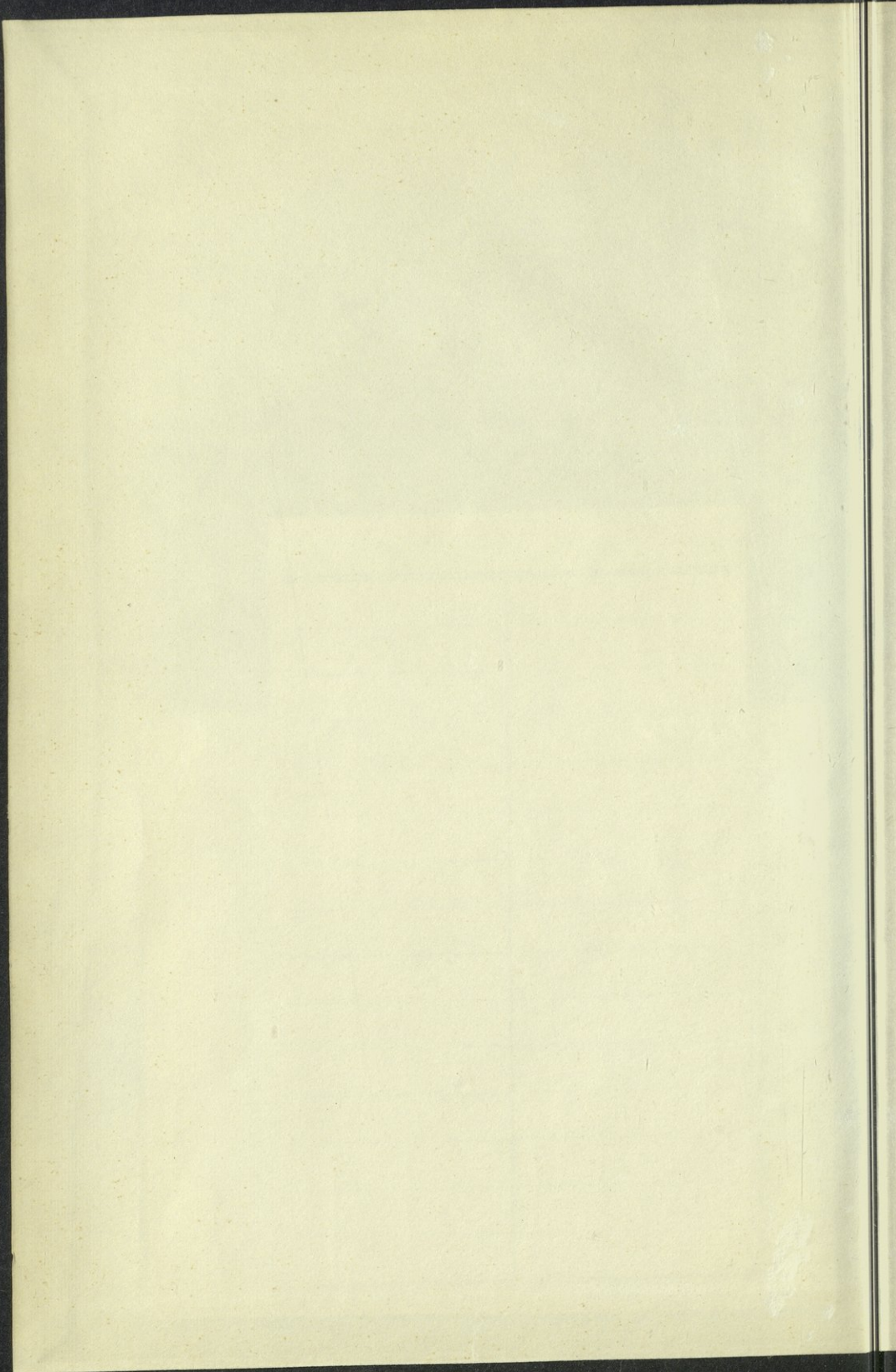
- فهرست الموضوعات -

مقدمة	١
القضاء الشرعي في مدينة الموصل	٤
القضاة الشرعيون	٦
تأسيس القضاء المدني والتنظيم الاداري في الموصل	٩
الاصلاحات الحديثة في مدينة الموصل	١٣
محمد پاشا انجه بيراقدار يوطد الامن في لواء الموصل	١٥
نشوب الاضطرابات مرة ثانية وتفاقمها في لواء الموصل	١٦
إصلاحات محمد پاشا انجه بيراقدار في الموصل	١٦
مؤتمر باريس وفرمان الاصلاحات	٢٠
المحاكم المدنية في الموصل	٢٣
الدستور العثماني	٢٦
اللجنة التأسيسية لوضع الدستور	٢٨
إعلان الدستور في البلاد العثمانية	٣٠
فهرست الاعلام	٤٩

محمد النسيخ ٥٠ فلياً







340.09: S94tA

الصوفي

تاريخ المحاكم والنظم الادارية في

340.09

S94tA

1972

340.09:S94tA:c.1

الصوفي، أحمد

تاريخ المحاكم والنظم الادارية في المو

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01017886

340.09
S94tA
C.1